مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٩٢

الأربعاء، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ايتل	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد هي يافي
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد لادسو
	مصر	السيد عبد العزيز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/1996/660)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/1996/660)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وأوغندا وايرلندا وبلجيكا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد انسانزي (بوروندي) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل السيد رو (استراليا)، والسيد موكاسا - سالي (أوغندا)، والسيد مرفي (إيرلندا)، والسيد ووترس (بلجيكا)، والسيد انكورلو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد جلي (جنوب أفريقيا)، والسيد كارسغرد (كندا)، والسيد كونيشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي، الوثيقة S/1996/660.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1996/628، مذكرة من الأمين العام يعمم بها رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ و S/1996/682، رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية بشأن بوروندي؛ و S/1996/620، رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/651، رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/673، رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإيرلندا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/690، رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول ممثل بوروندي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد انسانزي (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يكاد يمر قرن من الزمن على إقامة العلاقات بين بوروندي وألمانيا. ومما يسعدنا أنه لم يتعكر صفو العلاقات حتى يومنا هذا. ولئن كان المثل الفارسي يقول إن اللياقة الأدبية تفيد من يتحلى بها أكثر ممن يتلقاها، فإن كياستكم الفائقة وبراعتكم الدبلوماسية تستحوذان على إعجابنا، ومما يسعدنا أن نراكم تترأسون هذا المجلس.

وخلال شهر تموز/يوليه، تولى السفير ديجاميه رئاسة أعمال مجلس الأمن. ولما كنت على علم بتواضعه الجم، ولما كان غير موجود هنا الآن، فإنني أغتنم الفرصة لكي أثني عليه وعلى وفده للطريقة الماهرة والعملية التي اضطلعا بها بمهتهما، مما يبين السياسات الذكية جدا التي تنتهجها فرنسا.

بعد تولي النظام الجديد للسلطة، عقدت بلدان منطقة البحيرات الكبرى مؤتمر قمة في أروشا فرض جزاءات اقتصادية شاملة على بوروندي. وهذا هو السبب الرئيسي في الطلب المقدم إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ لعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

وتحقيقا لمقاصد مجلس الأمن، ينبغي لوفد بوروندي أن يوضح العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذا الاختناق

الشامل الذي يضر شعبا بريئا. ويتناول هذا البيان أربعة عوامل: أولا، الحتميات الوطنية في صالح تغيير الحكومة؛ وثانيا، سرعة اللجوء إلى التدابير القسرية؛ وثالثا، وضوح عدم أخلاقية أو قانونية الحظر الاقتصادي؛ ورابعا وأخيرا، العواقب المدمرة على شعب بوروندي.

أولا، سأضع الخطوط العريضة لتفاصيل الحتميات الوطنية التي تحبذ التغيرات التي حدثت في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، كان هناك تحالف ذو أبعاد عالمية ظهر لتحاشي إبادة الجنس في بوروندي على غرار أو على نمط ما حل برواندا. وللمحافظة على بوروندي من وقوع هذه الكارثة، بذل مجلس الأمن جهودا جبارة. وارتأى الأمين العام بدائل متنوعة. وعبأت منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي موارد إنسانية ودبلوماسية ومالية ضخمة. إن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإنسانية بذلت الجهود ووفرت السبل، وتولت وسائل الإعلام الدولية تحذير الرأي العام العالمي دائما من الخطر المروع على بقاء الشعب البوروندي. وعلى الرغم من هذه الحملة الصليبية العالمية، تحرك البلد بلا هوادة صوب الرؤيا المخيفة، وأثبت النظام السابق عجزه عن إنقاذ أمة يحيق بها الخطر. وتشهد على ذلك المذابح اليومية التي حدثت تحت بصر ذلك الحكم المشلول.

وإذا كانت الديمقراطية تفهم على أنها الحكم لمصلحة الشعب، فقد فشل النظام السابق فشلا ذريعا في مهمته المبدئية، وهي إنقاذ الشعب من الإبادة. وقد أشير إلى هذا الواقع الأليم في تقارير متتالية قدمها الأمين العام، بما فيها التقرير الأخير، S/1996/660 المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي يتناول أساسا واقع الأمر قبل التاريخ المشؤوم، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وفي مواجهة مأساة متفجرة مثل مأساتنا كان هناك يأس في جميع الدوائر إزاء إنقاذ أمتنا الممزقة. وبعد استقالة رئيس الجمهورية وإجبار رئيس وزرائه على أن يتبعه عشية استقالته، أصبحت الدولة بدون رئيس. وهنا أشير إلى الصفحة الرابعة من تقرير الأمين العام. لقد كان قيام هذا النظام الجديد استجابة لدوافع وطنية سائدة. هل يمكن للجمعية الجديدة والموقرة أن تحتضن المدافعين عن نظام لم يفشل في إنقاذ الشعب فحسب الذي كان برمته يتعرض للإبادة ولكنه عجز أيضا عن تحقيق ذلك؟

وهنا يثور سؤال مشروع لا مفر منه: هل من المعقول أو من الممكن أن نؤيد نظاما سياسيا يباد فيه السكان يوما بعد يوم؟ وهل نعتبر هذا النظام ديمقراطيا؟ إن الحكومة التي كانت موجودة قبل ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ لم تكن نتيجة انتخابات؛ وإنما نتيجة لإبرام ١٢ حزبا سياسيا لاتفاق حكم، وكان عليها أن تحكم دولة بوروندي خلال مرحلة انتقالية، لأنه كان من المستحيل على الحزب المنتصر أن يحكم وحده بسبب أعمال الإبادة التي ارتكبها أعضاؤه في عامي ١٩٩٣-١٩٩٤، كما يتضح من تقرير لجنة التحقيق الدولية.

هل كان من الحكمة السياسية أن تسمح بأن تقع بوروندي فريسة لديمقراطية أصبحت في حد ذاتها شبحا؟ أم أنه كان من الضروري أن نمد لشعب بوروندي يد الإنقاذ؟ إن هذا البديل الأخير فرض نفسه لتفادي الإبادة ولكي يكون منطلقا نحو عملية ديمقراطية جديدة. هل كان من السليم حقا أن نقبل حكومة تمارس الحكم على أنقاض أو رماد الأمة؟

ثانيا، ننتقل الى التعجيل في فرض الإجراءات القسرية. في المرحلة الراهنة ما زالت دوافع البلدان المجاورة لنا مجهولة وقابلة للتأويل على خير تفسير. وبصرف النظر عن التبرير المستخدم لإخفاء الحالة، فرضت التدابير ضد بوروندي لأسباب غير معروفة. والحد الأدنى من الواقعية والحكمة السياسية يتطلب منا أن نتيح الفرصة للنظام الجديد كي ينجح أو يفشل في محاولته لتطوير ديمقراطية انتخابية. وكان الرئيس بيير بويويا قد أعلن بالفعل رسميا وعلى نحو واضح التزام الحكم الجديد بأن ينهي جميع أشكال العنف والجريمة، وأن يعمل من أجل السلم والأمن الدائمين، واستئصال الإفلات من العقوبة، وبدء عملية ديمقراطية وتأكيد المهمة التي كلف بها الرئيس المعلم جوليوس نيريري في وساطته التي تهدف إلى جمع مختلف أطراف الصراع على طاولة التفاوض.

وتحقيقا لهذا الغرض، قام الرئيس بويويا شخصيا بزيارتين في غضون ثلاثة أسابيع فقط للرئيس نيريري من أجل حفزه على إحياء مهمته. وفي نفس الاتجاه، اقترحت بوروندي عقد مؤتمر قمة إقليمي يكرس لحل

الأزمة برمتها. بل لقد بدأت المحادثات مع الفصائل المسلحة التي تعتزم إلقاء أسلحتها وعزل نفسها عن الأيديولوجيات النازية للقتل والإبادة. وتمشيا مع هذه الديناميات الديمقراطية والسياسية الجديدة، تجري مشاورات الآن بغية تشكيل جمعية وطنية انتقالية. وسيكون جميع نواب الجمعية الوطنية السابقة أعضاء فيها، بالإضافة إلى بعض ممثلي المجتمع المدني والفئات الاجتماعية والسياسية الأخرى، بغية تكييف البرلمان مع الحقائق الوطنية. وستعقد هذه الجمعية الجديدة دورة منظمة ابتداء من شهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي نفس هذا السياق، تقرر إجراء المناقشة الوطنية، التي طالبت بها كل من بوروندي ومجلس الأمن بحرارة، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية، ستجري دراسة قوانين جديدة وآليات أخرى على وجه التحديد وستتخذ الجمعية الوطنية المقبلة قرارا بشأنها.

وفي ضوء هذه السلسلة العاجلة من الإجراءات المتخذة في وقت قياسي والتي تستهدف منع الإبادة وتعزيز فرص الديمقراطية الجماعية الحقيقية، يمكننا أن نتساءل حقا عن معنى هذه الجزاءات القسرية المتعجلة. لا شك أنه تحت تأثير هذا الحصار الاقتصادي المقرر فرضه - والذي يشكل بالفعل كابوسا لأمة بوروندي - تحاول بعض الأطراف المتحاربة الآن توجيه ضربة قاتلة أخرى لبلادنا: قد تكون الضربة النهائية التي تستهدف حرمان بوروندي من درعها الوطني الذي يتمثل في جيشها الوطني؛ وبعبارة أخرى، بإصدار حظر على الأسلحة كما لو كان الحصار الاقتصادي الكاسح غير كاف. وسيعرض هذا في النهاية السكان لأن يقعوا في أيدي الإرهابيين المسلحين من كل الأشكال، الذين لن يخضعوا لأي نظم تحظر الأسلحة، لما لديهم من قدرات ومهارات اكتسبوها في ممارسة الإجرام والعمل السري.

وهذا التدبير سيكون لصالحهم، لأنه سيجعل من المستحيل على الحكومة أن تجهز نفسها للدفاع عن شعب بوروندي بأسره. وبدلا من ذلك تقترح بوروندي أن ينظر مجلس الأمن في بديل أكثر واقعية، وأكثر إيجابية وأكثر انتاجية. ومن هذا المنظور سيؤدي القيام بتحرك دبلوماسي، من خلال بعثة مخصصة إلى دول منطقة البحيرات الكبرى، بما فيها بوروندي، إلى تمكين مجلس الأمن من أن يتفهم على نحو أفضل خصوصيات وعموميات المشكلة برمتها. وسيكون من الأسهل على مجلس الأمن في نهاية المطاف، بعد أن تكون قد توفرت لديه الحقائق من المنبع، أن يقدم الحلول القائمة على الواقع الفعلي.

وهناك تبرير غريب يفيد أن الحصار الاقتصادي إنما يفرض من أجل إرغام الأطراف المتحاربة على التفاوض. وهذه الحجة لا تصمد لأن النظام الجديد طالب علنا منذ البداية بتنظيم الحوار بين جميع المجموعات، بما فيهم الفصائل المسلحة، إذا نبذت ممارسات العنف والقتل والإبادة المشؤومة.

ورغم توقف بل وانتكاس المفاوضات في ظل الحكومة السابقة، لم يفرض أي حظر عليها. ولهذا هل من المتصور إلقاء اللوم عن استحالة حل الصراع من قبل الحكومة السابقة على نظام عازم وقادر على علاج فشل الجماعة الحكومية السابقة؟

فهل من المبرر منطقيا وسياسيا أن يجبر النظام الجديد على التكفير عن الخطايا التي ارتكبها الزعماء السياسيون المطاح بهم لفشلهم في ولايتهم السياسية. ومن الأهمية بمكان أن ينظر المجلس فيما اذا كانت الجزاءات الاقتصادية ذات أساس سليم. وحتى لو كانت الأطراف الفاعلة المعنية في مناطقنا تراودها الشكوك بالنسبة للنوايا الحقة للسلطات البوروندية الجديدة، فإن المفاوضات تطلبت حدا أدنى من الفترة الزمنية المكرسة لتحديد النقاط القابلة للتفاوض، وتحديد المفاوضين وتشكيل وفود مختلف المجموعات الأطراف في الصراع. والنتيجة في أية حال، هي أن الدوافع الحقيقية التي حدت بالذين اضطلعوا بصورة رئيسية ومبدئية بفرض هذه العقوبة القاسية ضد بوروندي ليس لها أية علاقة برفاه شعبها. "البينة على من ادعى" وعبء الإثبات يقع على عاتق من يقدم مزاعم قانونية أو مادية. وفي هذه الحالة، فإن واجب الإثبات بأن النظام الحالي القائم لا يستهدف فعلا تحسين الخارطة الاجتماعية والسياسية إنما يقع على عاتق الذين قاموا بفرض الحظر الاقتصادي ضد بوروندي.

ثالثا، وضوح عدم شرعية ولا أخلاقية الحصار الاقتصادي ضد بوروندي. وأن التفسير المعقول من أية وجهة نظر لا بد أن يميل إلى تأييد المقولة التي تخول بموجبها كل دولة ممارسة حق استنساب اتخاذ التدابير كتلك التي تم إقرارها ضد بوروندي. وهذه الفكرة تخلط بين القدرة على قبول أو رفض العلاقات الاقتصادية بين

الدول وحق اتخاذ تدابير قسرية تعسفية بحق دول ثالثة. والقانون الدولي العام يحظر بوضوح وبقوة منح دولة الحق في أن تقرر موت أو حيازة دولة أخرى. ووفقا لهذه المقولة، ليست هناك أية دولة مخولة قانونا اعتراض، أو تحويل وجهة حمولة أو بضاعة من و/أو إلى بلد ثالث. وفي مجال تطبيق هذه المادة من القانون الدولي وفي حين أن جيران بوروندي غير مجبرين على التعامل التجاري أو الاتصال ببلدنا، فإنهم غير مخولين أبدا مصادرة أو اعتراض البضائع التي طلبتها بلدان أخرى أو المتجهة إلى بلدان أخرى. وتقوم هذه البلدان بذلك تحت خطر ارتكاب أعمال التدخل في شؤونها الداخلية، وفي انتهاك صارخ للاتفاقات والمعاهدات بين الدول.

وهنا، هل لي أن أستشهد بمقال لاستاذ في جامعة بروكسيل، نشر في صحيفة "البريتال بلجيك" اليوم، ٢٨ آب/أغسطس. جاء فيه "أن هذا التدبير، في الواقع، مدعاة للضحك من الناحية السياسية". وهذا الحظر مدعاة للضحك من الناحية السياسية، بالنسبة للبروفسور إريك ديفيد، الاختصاصي في القانون الدولي في الجامعة الحرة في بروكسيل، لأنه فرض على بوروندي، وبوروندي لم تكن ديمقراطية لأسابيع ثلاثة خلت. أما من الناحية القانونية فإن هذا الحظر شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لبوروندي، وهذا نوع من التدخل حرمته الأمم المتحدة منذ السبعينات. ويوضح البروفسور بأن الأمم المتحدة يمكنها تجاوز هذا التحريم اذا كان البلد المستهدف بالتدخل يصنف رسميا بأنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، غير أن بوروندي لم ترتكب مثل هذه الجريمة، وسأبرهن على ذلك في لحظات بالاستناد إلى ميثاق الوحدة الافريقية وميثاق الأمم المتحدة.

وكما سيتبين فإنه جرى انتهاك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا من خلال فرض الجزاءات الاقتصادية على بوروندي. والواقع أنه بالحكم على هذه الجزاءات من حيث طابعها وخطورتها المفرطة، فإنها تماثل الجزاءات التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فوفقا لأحكام المادة ٣٩ من الميثاق، لا تفرض هذه الجزاءات على دولة عضو في المنظمة إلا عندما تكون تلك الدولة مذنبة بارتكاب تهديد للسلم، وخرق للسلام، أو القيام بعمل من أعمال العدوان. وأن قطع العلاقات الاقتصادية وتعطيل مختلف أشكال الاتصالات استنادا إلى المادة ٤١ من الميثاق لا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال في حالة بلدنا، حيث أن بلدنا لم يهاجم أية دولة أخرى ولم يتهدد السلام في أي مكان من المنطقة التي أرهقته بالجزاءات.

وحتى لو افترض أن بلدا استحق الجزاءات الاقتصادية التي تنص عليها المادة ٤١ من الميثاق، فإن فرض هذه الجزاءات يتطلب إذنا مسبقا من مجلس الأمن بموجب أحكام المادة ٥٣ من الميثاق. واقتبس:

"أما التنظيميات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس"

وتستثنى من ذلك حالة دولة معادية للدول الموقعة على الميثاق. وبما أن بوروندي لم تكن دولة مستقلة أثناء الحرب العالمية الثانية، فإنها لم تكن دولة معادية لأية دولة من الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة.

ورابعا، وفيما يتصل بخيبة الأمل المتفشية بشأن الأساس الصحيح لحسن الجوار والتضامن الطبيعي، فإنه تحت ذريعة أن هذه الجزاءات فرضها الأفارقة، وبالتالي جاءت من جانب أشقاء بوروندي وجيرانها لمعاقبتها، فإن بعض الدول تميل إلى الاستسلام أمام الأمر الواقع، أو تتخذ نهج الانتظار والترقب. وكل من الموقفين إنما هو فشل في الوفاء بالمسؤوليات التي أنيطت بمجلس الأمن.

والمقولة الرائجة بأن الحصار الاقتصادي هذا يكون مثار المزيد منا لسخط والانزعاج وعدم التسامح كونه يصدر من أوساط الأفارقة، الأشقاء والجيران، قابلة للتصديق بدرجة كبيرة. ومثل هذه الرؤية سليمة بقدر ما هي معقولة، إذ أنه كان يجدر بهؤلاء الأشقاء والجيران أن يكونوا أول من يظهر الاهتمام والتضامن مع دولة كاملة العضوية في أسرتهم الإقليمية - وباختصار أن يحاولوا تضميد جراح بوروندي في مثل أزمنة المحنة هذه. فلو انعكست الحالة، فإن بوروندي ستمقت الاستفادة من مصائب ومحن شعب أفريقي شقيق سواء كان قريبا أو بعيدا، لكي تعلن حربا اقتصادية.

وهناك الكثير من الأسباب لتأييد المقولة بأن الحظر الاقتصادي على بوروندي لا يمكن أن يوصف إلا أنه عدوان اقتصادي. فمسألة الاعتداء الخطير على السلام، كما تنص عليه المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة، واضحة بجلاء. والأمر يعود إلى مجلس الأمن، اذا لم يتقاعس عن

الاضطلاع بدوره، لكي يمارس على أكمل وجه المسؤوليات المنوطة به استنادا إلى الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، وهي "صون السلم والأمن الدوليين". واستنادا إلى المنطق القانوني، وبموجب أحكام القانون الدولي، فإن التدابير الواردة في المادة ٤١ من الميثاق ينبغي عكسها، لأنها، على النقيض من ذلك، يجدر تطبيقه ضد البلدان التي بدأت الحصار ضد دولة بريئة بكل المعايير، وفقا لروح ونص المادة ٣٩ من الميثاق.

ويجري أيضا خرق اتفاقية قانون البحار، حيث أنها تنص على حق الدول في المرور في المياه الإقليمية للدول الساحلية. كما تنص الاتفاقية ذاتها، في الجزء العاشر، المواد من ١٢٤ إلى ١٣٢، على حق الدول غير الساحلية الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر.

خامسا، وأخيرا، هناك الآثار القاسية للحصار الاقتصادي على شعب بوروندي بأكمله.

قبل مجيء النظام الجديد إلى السلطة، كانت هناك مبادرات سياسية وإنسانية عديدة يجري اتخاذها في منطقتنا على المستوى الحكومي، وكذلك من جانب الوسطاء، لإنقاذ شعب بوروندي من كارثة الإبادة الجماعية. ومنذ تولي السلطة من قبل حكومة أكبر قدرة على العمل لإنقاذ البلد، ومن ثم تبديد الإحساس بالخطر الوشيك، انضمت نفس الجهات الفاعلة في المنطقة معا للحكم على شعب بوروندي بالموت الجماعي. كيف لنا أن نفهم هذا التناقض الفاحش والمقلق؟ بالأمس كان تجنب وقوع إبادة جماعية الهدف الأول لتلك الدول والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. إن ما نعنيه هو الفرق بين الإبادة بالأسلحة النارية والسلاح الأبيض والإبادة المحتملة بالجزاءات الاقتصادية المفرطة القسوة.

وإذا أبرزنا العناصر التراكمية والآثار التصاعدية، فسيتسنى لمجلس الأمن والمجتمع الدولي تقدير جسامة خطر الحصار الاقتصادي.

أولا، إن البن هو السلعة الرئيسية التي تصدرها بوروندي. والأغلبية العظمى من المزارعين لا ينتجون سوى البن. ويحول الحظر دون بيع الانتاج الوحيد المدر للدخل في الخارج.

ثانيا، هناك الأزمة الصحية الوشيكة الوقوع. لقد أصدرت الرابطة الوطنية للأطباء بيانا أول أمس فحواه أن أمراضا قاتلة بدأت تظهر بسبب تعذر الحصول على المواد والأجهزة الطبية أو تعذر استخدام غرف العمليات للإصابات الخطيرة.

ثالثا، هناك أيضا احتمال حدوث تدهور خطير في اقتصاد يعاني بالفعل من أزمة مستمرة منذ ثلاث سنوات.

رابعا، إننا نواجه الآثار الوخيمة لمئات الآلاف من المشردين والعائدين.

وأخيرا، هناك الآثار القاتلة المترابطة لكوننا بلدا غير ساحلي ولفرض جزاءات اقتصادية على السكان.

وفي مواجهة هذا الخناق الاقتصادي المؤدي إلى الشلل، والذي فرضه جيراننا بصورة انفرادية، والذين ينبغي أن يكونوا قائمين على تنمية روح التضامن الإنساني الطبيعي أكثر من أي وقت مضى مع بوروندي الغارقة في كارثة، نجد أنفسنا مهددين مرة أخرى بالأسباب التي يسعى الجميع إلى القضاء عليها، إلا أنها قد تعود مرة أخرى بسبب تلك التدابير التي تتعارض مع المبادئ القانونية والإنسانية.

لقد ركّزت في بياني هذا على الطريقة الواضحة التي تنتهك بها هذه الجزاءات الاقتصادية ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان، واتفاقية قانون البحار، والقانون الدولي العرفي.

وحتى إذا لم يكن هناك وجود لجميع هذه المعاهدات، كان سيتعيّن على مجلس الأمن أن ينشئ آليات مخصصة ويضع الحلول إذا أراد ألا يكون مسؤولا أمام التاريخ عن تأييد هذه المحدلة، التي تنفذ عملية سحق شعب بوروندي. إن الكثير من الدول الأعضاء في مجلس الأمن تعتبر نفسها راعية المُثل الإنسانية. هل يا ترى ستكون هذه الدول فخورة بأنفسها إذا وافقت أو سمحت بالتضحية بلا مسوغ بالشعب البوروندي بأكمله؟

لقد كان تسلم النظام الجديد للسلطة من خلال قنوات خاصة بسبب مقتضيات وطنية لازما نتيجة للحاجة إلى عمل وطني تاريخي لإنقاذ شعب على وشك الفناء. إن الطريق الذي سلكته بوروندي في تأييدها لتغيير النظام لقيادة الدولة ليس استثناء فريدا للديمقراطية. فالمُثل

الديمقراطية فيها الكثير من العيوب، في الشكل والمضمون، في العالم وفي أفريقيا، وفي منطقتنا، ومن الناحية العملية ومن حيث المبدأ. ومع ذلك، وبدافع الاحترام التام للاختيارات الديمقراطية التي جرت في البلدان الأخرى والسيادة المقدسة للدول، فإن بوروندي تمتنع امتناعا تاما عن توجيه أي انتقادات لها.

وانطلاقا من هذا المسلك، المستلهم بالتحديد من الديمقراطية ومن القانون الدولي كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، تمتنع بلادي عن التدخل في الشؤون الداخلية للحكومات الأخرى، وعن إعطاء نفسها الحق بأن تهددها أو أن تفرض عليها أي نوع من الجزاءات بموجب أية ذريعة أو تذرعا بنكران الذات غير المطلوب ومن جانب واحد. وفي هذه المرحلة نتساءل ما إذا كانت بوروندي ستتمكن اليوم أو في المستقبل من الرد بالمثل باتخاذ تدابير قسرية ضد أي من تلك الدول إذا جرى التضحية ببعض المبادئ والممارسات الديمقراطية فيها.

في الختام، وباسم بعض المذاهب أو المـُثل النبيلة، يعارض بعض أبطال هذا الحظر الهدام على شعب بوروندي معارضة علنية وشديدة تدابير مماثلة اعتمدتها أو أعلنت عنها دول من خارج أفريقيا. إن بعض الأفارقة الذين شجبوا في السابق دعاة الجزاءات الاقتصادية من الغرب هم اليوم أكبر المنادين بالشر نفسه الذي كانوا ينبذونه من قبل. وربما وجدت بعض الدول الغربية، إذا انضمت إلى إصدار هذا الحظر القاهر، أنها هدف غضب دعاة الحظر. إن المرء يعبد الإله الذي قتله بالأمس.

في أحد الأيام جاء يسوع إلى الهيكل والتف حوله جمع كبير. وأراد الكتبة والفريسيون أن يظهروا حرصهم على الطهارة الاجتماعية الدينية، فأحضروا إليه امرأة كانت قد اتهمت بالزنا، وقالوا إن موسى أوصى في مثل هذا الحال برجم هذه الإمرأة. قالوا هذا ليجربوه لكي يكون لهم ما يشتكون به عليه. وبعد تمعن، وبأمانته التي لا تفنى، قال بصوت قاطع "من كان منكم بلا خطية فليرمها أولا بحجر" (الكتاب المقدس، يوحنا، الإصحاح الثامن، ٧).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بوروندي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

واسمحوا لي بأن أذكر المتكلمين بأن المجلس وافق على ممارسة جديدة يطلب بموجبها إلى المتحدثين تجاوز الإعراب عن التهاني في بداية بياناتهم.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مرفي (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. والبلدان التالية المرتبطة به - استونيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا - كلها تضم صوتها إلى هذا البيان. كذلك تضم كل من ايسلندا وليختنشتاين والنرويج صوتها إلى هذا البيان.

لقد تابع الاتحاد الأوروبي عن كثب الحالة المتطورة في بوروندي. وأعرب الاتحاد عن عميق قلقه إزاء الأحداث المقلقة هناك، خاصة ما حدث منها مؤخرا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦. وقد اغتنمنا فرصة هذه المناقشة اليوم لندعو جميع الأطراف إلى إيقاف العنف والالتزام بالعمل، بصورة فعالة من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية وسلمية للأزمة.

يؤيد الاتحاد الأوروبي جهود قادة دول الإقليم ومنظمة الوحدة الأفريقية والرئيس السابق لتنزانيا، السيد جوليوس نيريري، الرامية إلى مساعدة بوروندي على التغلب سلميا على الأزمة الخطيرة التي تعانيها. ونشجع الجميع على مواصلة جهودهم لتسهيل البحث عن حل سياسي. ولقد عين الاتحاد الأوروبي مؤخرا مبعوثا خاصا لمنطقة البحيرات الكبرى، هو السيد آلدو أييلو، للمساعدة في البحث عن مثل هذا الحل.

إن تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي يوثق بشكل كامل وواضح هول وخطورة الحالة الإنسانية والسياسية في بوروندي. ويجب اتخاذ كل الخطوات الضرورية لكفالة عدم وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح.

وفي هذا السياق، يعتبر الاتحاد الأوروبي من الأساسي القيام دون إبطاء بتنظيم حوار يجمع كل القوى السياسية البوروندية بلا استثناء، بما في ذلك ممثلون

عن المنظمات المدنية، للتفاوض من أجل التوصل إلى إجماع ديمقراطي مؤسسي قادر على ضمان الأمن للجميع.

لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية والسلام على أساس دائم إلا إذا استطاعت جميع قطاعات المجتمع أن تشارك بحرية وبصورة كاملة في المؤسسات والهيئات الرئيسية للدولة. وكما قال الأمين العام، فإن النزاع في بوروندي غير قابل لحل عسكري. فلا بد من إيجاد آليات سياسية للمشاركة في السلطة على نحو يهدئ مخاوف كلا الجانبين ويؤدي تدريجيا إلى بناء الثقة التي تمكنهما من العيش معا في وئام. ونحن نؤيد هذا الرأي تأييدا تاما.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في بوروندي على الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار. فلا يمكن لعملية المصالحة أن تبدأ ما دامت أعمال العنف مستمرة بلا هوادة. يجب احترام سلامة كافة البورونديين احتراما كاملا. ونحن لا نزال على اقتناع تام بأن العنف لا يمكن أن يكون الجواب على الأزمة في بوروندي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالحوار الشامل الذي دعا إليه المجتمع الدولي والقادة الإقليميون. ولا تتأتى الضمانات التي تتطلبها الطائفتان إلا من خلال عملية تشمل جميع قطاعات المجتمع.

نحن لا نهون من شأن تعقد المهمة المنشودة. فالاستغلال السياسي لمشاعر العداء والارتياب بين مختلف الطوائف في بوروندي زاد كثيرا من صعوبة إيجاد أرضية مشتركة يمكن أن يقوم عليها بناء عملية المصالحة. يجب إقامة علاقة جديدة مبنية على الاطمئنان والثقة. ولهذه الغاية، لا بد من معالجة ثقافة الإفلات من العقاب السائدة في بوروندي. ويجب على كل من الطرفين أن يجد في نفسه من الثقة ما يجعله قادرا على التنازل بما يكفي للتوفيق بين المصالح المتضاربة في الغالب. فالاستعداد للدخول في حوار هو أهم محك لروح المسؤولية السياسية؛ والاستعداد للتخلي عن المواقف غير المرنة هو محك الشجاعة السياسية.

قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مساهمات كبيرة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف للتخفيف من محنة الشعب البوروندي. ويؤكد الاتحاد مرة أخرى استعداده لدعم جهود بوروندي من أجل الانتعاش، متى بدأت عملية المصالحة الوطنية بكل ما تحتاج إليه من عزم وتصميم.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد الأهمية العظمى التي يوليها للحل السريع والمرضي لحالة أولئك الذين لجأوا إلى بعثة الاتحاد الأوروبي والسفارات الأجنبية الأخرى في بوجومبورا طلبا للحماية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن المناقشة التي تدور اليوم في مجلس الأمن ستبرز قلق المجتمع الدولي إزاء خطورة الحالة في بوروندي. وستبين أيضا دعمه للجهود الهامة جدا التي يبذلها القادة الإقليميون، ومنظمة الوحدة الأفريقية والرئيس السابق نيريري لاستعادة المؤسسات الديمقراطية الأساسية في بوروندي وإعادة البدء في عملية الحوار بين مختلف الأطراف. ونحن نؤمن بأن في هذه المناقشة رسالة واضحة جدا إلى جميع الأطراف في النزاع البوروندي. يجب وضع حد لجميع أعمال العنف. ويجب البدء دون تأخير في عملية الحوار الشامل للجميع. هذا هو الطريق الوحيد إلى الحل الدائم الذي نسعى إليه جميعا، وهو حل يقوم على توافق ديمقراطي ومؤسسي يتم بالتفاوض، ويضمن الأمن للجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ووترس (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تود بلجيكا أن تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأيرلندا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ما زالت بلجيكا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في بوروندي. فالإنقلاب الأخير رفضه المجتمع الدولي. وبلجيكا، إذ تدرك المضاعفات الممكنة في المنطقة نتيجة للأزمة البوروندية، ترحب، كما فعل شركاؤها الأوروبيون، بالعمل الدبلوماسي الذي قام به رؤساء دول المنطقة لمساعدة بوروندي على التغلب سلميا على الأزمة الخطيرة التي تمر بها الآن، وتشجعهم على مواصلة جهودهم بغية تسهيل البحث عن حل سياسي تفاوضي.

وتود بلجيكا أن تغتنم فرصة هذه المناقشة في مجلس الأمن لتعرب عن تأييدها للقادة الإقليميين ولمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس تنزانيا السابق، السيد

جوليوس نيريري، في الجهود التي يبذلونها لمساعدة بوروندي في سعيها للسلام. ونناشد جميع الأطراف في بوروندي أن تتعاون تعاونا كاملا وبناء في هذه الجهود.

وبلجيكا تدعو إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف في بوروندي، كائنا من كان مرتكبها. وتدعو إلى وقف لإطلاق النار فوري وغير مشروط بين الأطراف المتحاربة في بوروندي.

وقف إطلاق النار هو الخطوة الأولى في عملية المصالحة الوطنية وإعادة بناء البلد. ولا يمكن إعادة السلام إلى ذلك البلد إلا باحترام أمن جميع البورونديين. وعملية السلام تتطلب بعد ذلك إقامة الحوار والبدء في محادثات تشمل جميع القوى السياسية بلا استثناء. وتعتقد بلجيكا أنه إذا أريد لهذا الحوار أن يؤتي ثماره وأن يقوم سلام مدني دائم في بوروندي، فلا بد من أن تقوم الجمعية الوطنية والأحزاب بدور في عملية المصالحة.

ولهذه الغاية، ينبغي للقادة السياسيين أن يتحملوا مسؤولياتهم بأسرع وقت ممكن وأن يبدوا حسا باللباقة السياسية والعزم الديمقراطي.

وبلجيكا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، تعتبر نفسها ملتزمة بهذه العملية السياسية التي ستقود بوروندي إلى السلام. وقد ساهمت حكومة بلجيكا ماليا وماديا في مختلف المبادرات التي أخذت بها منظمة الوحدة الأفريقية والرئيس نيريري. ولا تزال بلجيكا مستعدة للمساهمة مساهمة كبيرة في أي جهود لإعادة البناء الاقتصادي للبلد متى عاد السلام إلى بوروندي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد انكورلو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بداية، أن أقدم لكم تهانئ وفدي على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر آب/أغسطس. ومن دواعي سعادتنا أن نرى الأسلوب الذي اضطلعتم بموجبه بالمسؤوليات الجسيمة التي أوكلها إليكم هذا المجلس. وبالمثل نشيد بسلفكم، السفير ألان ديجاميه، سفير فرنسا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداولات المجلس في الشهر الماضي.

إن بلادي التي تشاطر حدودا مشتركة مع بوروندي، شهدت على مر السنين هذه المشكلة المستوطنة وقد استفحلت فأضحت عنفا عرقيا قاسيا هداما تسبب في موت آلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، وتدمير الممتلكات وتحول أعداد هائلة من الناس إلى لاجئين ومشردين. وهذه الحالة تسببت في البؤس وعدم الأمان وغياب الاستقرار وشعور بالتشاؤم في المنطقة دون الإقليمية، بل أنها تسببت في أضرار أيكولوجية وبينية بهذه المنطقة.

إن أغلب المنازعات التي تتسم بهذه الطبيعة تتخطى الحدود بين البلدان، وحدودنا ليست استثناء لهذه القاعدة. فقد تضررت بلادي من هذا النزاع اجتماعيا واقتصاديا. ولذا، فإن التطورات الإيجابية التي حدثت في تموز/يوليه ١٩٩٣، حين انتخبت بوروندي ملكيور نداداي رئيسا، في إطار نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، مسألة تابعناها باهتمام وتفاؤل وارتياح بالغ في تنزانيا. وشعر كل من حكومة تنزانيا وشعبها بارتياح بالغ للتوصل أخيرا إلى حل دائم في المنطقة المجاورة.

إن تقرير الأمين العام الحالي عن الحالة في بوروندي، الوارد في الوثيقة S/1996/660، يبرز تأوج حادث الاغتيال الوحشي للرئيس نداداي في عام ١٩٩٣، وما أعقبه من مذابح بعد شهور قليلة من نقل مقاليد السلطة. إن النضوج السياسي الذي أظهره السيد بيير بويويا أثناء الانتخابات العامة وبعدها، حيث سلم السلطة بلباقة إلى المنتصر، قد بُدد مرة ثانية بغير كياسة، تاركا المجال لحالة مستعصية تركت البلد مجزأ وأدت إلى تفاقم مشكلة انعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة.

إننا جميعا على علم بالجهود المتضافرة التي يبذلها الرئيس السابق، جوليوس نيريري لإشراك جميع الأطراف السياسية لبوروندي في حوار، محاولة منه لإيجاد حل دائم للمشاكل في هذا البلد. ويشير تقرير الأمين العام، بشكل ملائم، إلى أن جهود الرئيس نيريري قد قوضتها بعض الأطراف داخل بوروندي وخارجها، رغم التأييد الذي يحظى به من الرئيس نتيمنتونغانيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمجتمع الدولي بصورة عامة.

في ظل هذه الخلفية، لا بد من إدانة الانقلاب الذي وقع في ٢٥ تموز/يوليه بأشد لهجة، لأنه تسبب عمدا في عكس اتجاه العملية الديمقراطية في ذلك البلد وأعاد بوروندي بذلك إلى الحالة التي كانت سائدة قبل انتخابات عام ١٩٩٣. إن أية محاولة للتغاضي عن هذا الانقلاب ستوجه رسالة خاطئة إلى النظام الحالي في بوروندي وإلى المجتمع الدولي عموما. وعلينا أن نكون صريحين وواضحين وأن نوجه رسالة واضحة فحواها أن أي انقلاب أيا كانت الظروف، يبقى أسلوبا غير قانوني وإن هذا الأسلوب لتولي السلطة السياسية، في أي حال من الأحوال، عفى عليه الزمن.

وقد لاحظ الرئيس بنجامين مكابا، وهو يتحدث إلى الصحافة في وندهوك الأسبوع الماضي

"إن مسألة إخراج العملية الديمقراطية ومفاوضات السلام في بوروندي عن مسارها ليست مسألة تثير قلق منطقة افريقيا الشرقية والوسطى فحسب، بل أنها تقلق المجتمع الدولي بأكمله".

ولدينا كل الأسباب التي تجعلنا نشعر بالقلق إزاء تطور الأحداث في بوروندي التي عرضت العملية الديمقراطية وعملية السلام للخطر. وأكثر ما نخشاه هو أن زيادة تدهور الحالة قد تنتهي إلى حرب أهلية تستعر وتؤدي إلى نتائج مؤسفة ومفجعة.

إن وفدي يود أن يعرب، في هذا الصدد، عن ارتياحه وتأييده التام لجميع القرارات التي اتخذت في قمة أروشا الإقليمية في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، والتي قررت فيما قررته، أن تفرض عقوبات اقتصادية على بوروندي وناشدت المجتمع الدولي أن يؤيد قراراتها. إننا نؤيد تأييدا كاملا أهداف الجزاءات الرامية إلى عودة النظام الدستوري وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات حقيقية تشمل جميع أطراف النزاع وفقا للمبادئ والأهداف المجسدة في قمة أروشا الإقليمية الأولى. ويذكر أعضاء المجلس أن خطة أروشا للسلام، التي تؤكد على الديمقراطية والأمن لجميع شعب بوروندي، كانت خطة أيدتها قمة منظمة الوحدة الأفريقية في ياوندي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد التأكيد والتشديد على القرارات البارزة التي تم الاتفاق عليها بالإجماع في قمة أروشا. أولا، يجب على نظام بوجومبورا أن يتخذ فورا تدابير محددة تهدف إلى عودة النظام الدستوري وتشمل إعادة الجمعية الوطنية فورا، فهي مؤسسة ديمقراطية شرعية استمدت ولايتها من شعب بوروندي، ورفع الحظر فورا عن الأحزاب السياسية في البلد، ثانيا، يجب على النظام أن يشرع فورا ودون شروط في إجراء مفاوضات مع جميع أطراف النزاع، على أن تشمل تلك المفاوضات جميع الأطراف والفصائل المسلحة داخل البلد وخارجه. ثالثا، يجب أن يكون إطار هذه المفاوضات عملية موانزا للسلام مؤيدة بمبادرة أروشا للسلام تحت إشراف المعلم نيريري، وهي المبادرة التي تسعى إلى ضمان الأمن والديمقراطية لشعب بوروندي بأسره.

هناك فكرة مضللة يعممها الآن نظام بوجومبورا فحواها أن قرارات أروشا، وخاصة فرض الجزاءات، تعد تدخلا في سيادة بوروندي وشؤونها الداخلية. ونؤكد أن القرارات هي الأسلوب الوحيد القادر على مساعدة شعب بوروندي على تسوية ما بينه من خلافات بشكل ودي. ولذلك نناشد نظام بويويا أن يتخذ خطوات حقيقية مقصودة للتنفيذ الكامل لمطالب قمة أروشا الثانية لتمهيد الطريق نحو البدء في مفاوضات السلام.

وتود تنزانيا أن تناشد، مرة أخرى، المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء مجلس الأمن، تأييد الجهود الإقليمية لفرض الجزاءات على بوروندي، حيث أنها الطريقة الوحيدة القادرة على إعادة النظام الدستوري في البلد. لقد كان القصد من هذه الجزاءات توجيه رفاهية الشعب البوروندي في المستقبل. وكان القصد منها تحديد المبادئ الأساسية للديمقراطية في ذلك البلد، وقبل كل شيء، كان القصد منها وقف إبادة الأجناس بمطالبة نظام بويويا بالعودة إلى الحكم الدستوري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على كلماته الرقيقة الموجهة إلى سلفي وإلى شخصي.

أود أن أذكر المتكلمين بأن المجلس أقر ممارسة جديدة تقضي بتشجيع المتكلمين على الامتناع عن توجيه التحية في بداية البيانات.

المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كارسغرد (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تشجب كندا الانقلاب العسكري الذي انتهك حرية المؤسسات الدستورية والقانونية في بوروندي. إن أي انقلاب يحدث عنوة لا يمكن أن يحل محل الحوار بين جميع الفئات والأحزاب المعنية لإعادة السلم السياسي والاجتماعي للبلد. وقد قال الأونرابل لويد أكسويرذي، وزير خارجية كندا، إن هذا العمل لن يحل على الاطلاق مشاكل بوروندي الطويلة الأجل. فتلك المشاكل لن تحل إلا عن طريق اتفاق سياسي جديد يحترم المبادئ الديمقراطية وحقوق الأقليات. وتؤيد كندا تأييدا تاما الجهود الدائمة من جانب البلدان المجاورة لبوروندي لتشجيع المفاوضات الفعالة بين جميع الأطراف المعنية في بوروندي.

ولشهور طوال ناضلت كندا من أجل تشجيع التوصل إلى حل سلمي ودائم للمنازعات التي تعصف بمنطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا. ونؤيد الجهود النبيلة للوساطة والتيسير التي اضطلع بها السيد جوليوس نيريري، رئيس تنزانيا السابق. وفي حزيران/يونيه الماضي أهاب رئيس وزراء كندا برؤساء دول المنطقة أن يبذلوا قصارى جهدهم لايجاد حل سلمي ودائم للمشاكل السياسية والاجتماعية في المنطقة.

(تكلم بالانكليزية)

إن انقلاب ٢٥ تموز/يوليه أنهى الجهود التي لم تبذل إلا لدعم المؤسسات التي حصل عليها شعب بوروندي بحرية بطريقة أمينة وديمقراطية. وفي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ تكلم الشعب البوروندي بصراحة وبصوت عال. والآن، وبعد ثلاث سنوات، يحاول الجيش اسكاته مرة أخرى.

ويسعد كندا سعادة كبيرة أن ترى أن زعماء المنطقة يقفون وراء المبادئ الأساسية التي لابد أن تستند إليها إدارة أي حكومة ووراء البحث عن حلول لأية نزاعات سياسية.

وكندا تدعم دعما تاما الموقف الحازم والشجاع الذي اتخذه رؤساء الدول في أروشا في ٣١ تموز/يوليه الماضي. والمنطقة برمتها ترغب بجلاء في أن ترى السلطات الجديدة في بوروندي الآن وهي تسلك طريق المفاوضات واحترام المبادئ الديمقراطية التي نتشاطرها كلنا. ويسعدنا أن مجلس الأمن يدرس اتخاذ خطوات اضافية تدعم هذه النتيجة.

ويجب أن تتوقف الحملات التي يشنها الجانبان على المدنيين الأبرياء. ولا بد أن نتجه صوب المستقبل إذا كان لنا أن نتغلب على صعوبات الماضي. ويجب أن تفسح المصالح الطائفية الطريق للمصالح والاهتمامات الشرعية للشعب البوروندي بأجمعه. وكجزء من دعم كندا الجامعي الذي يوافق عليه الجميع لجهود السيد نيريري، فإن وزير التعاون الدولي في كندا والوزير المسؤول عن شؤون الناطقين بالفرنسية تولى رئاسة اجتماع عقد في حزيران/يونيه الماضي في جنيف ضم المساهمين المعنيين وسلطات بوروندي. وكان غرض الاجتماع المساعدة على رسم الخطوط العريضة لخطة انتقالية للمساعدة الاقتصادية لبوروندي، تنفذ عن استعادة السلم.

(تكلم بالفرنسية)

ويجدر بنا هنا أن نكرر أن الأونرابل بيير بيتيغرو صرح مؤخرا بأن

> "كندا، مثلها مثل البلدان المتبرعة الأخرى، على استعداد تام لدعم تعمير بوروندي. ومع ذلك لا يمكن أن يحدث ذلك إلا في مناخ من الاستقرار السياسي والسلم. فلابد أن تكون هناك مفاوضات أولا. وتنضم كندا إلى بلدان المنطقة وتطالب بالبدء فورا في إجراء حوار من أجل السلم".

ولئن كان على بوروندي أن تجد السبيل الخاص بها بكرامة وحرية، فإن على المجتمع الدولي بأسره أن ينضم إلى المنطقة ويقول معها في صوت واحد: كفى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل استراليا. أدعوه إلى أن يتخذ مقعدا إلى طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد رو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتيح هذا الحوار المفتوح فرصة لدراسة الحالة في بوروندي وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يستجيب بفعالية للتطورات التي حدثت مؤخرا هناك.

واستراليا تشعر بقلق عميق إزاء التطورات التي حدثت مؤخرا في بوروندي. وتساورها مخاوف بالغة من أنه ما لم تتمكن أطراف الصراع، بدعم من المجتمع الدولي، من التوصل إلى تسوية تفاوضية، فستتصاعد دائرة العنف وتتسبب في انتشار العنف وإراقة الدماء على نطاق رهيب، بالاضافة إلى استمرار الاضطرابات والمعاناة الانسانية في جميع أنحاء بوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى.

ونحث كل قطاعات سكان بوروندي على الاشتراك في حوار بناء من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع في بوروندي، ولكي تستعيد المؤسسات والعمليات الديمقراطية دون تأخير.

وتدعو استراليا، على وجه خاص، جميع الأطراف لكي تمارس ضبط النفس، مما يهيئ لها بيئة تسمح بتبديد مخاوفها واستعادة الثقة بين جميع أفراد المجتمع. وتحث استراليا، أطراف الصراع على الاعتراف بأن استمرار العنف لن يحقق السلم لبوروندي.

وتشيد استراليا بجهود بلدان المنطقة لإيجاد سبل استعادة السلم والديمقراطية في بوروندي. وقد حضر السيد الكسندر داونر، وزير خارجية استراليا، مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في ياوندي من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ بصفته ضيفا، وأعجب بإصرار الزعماء الأفريقيين على العمل من أجل التوصل إلى حل للحالة في بوروندي.

والحكومة الاسترالية، إذ ترحب بالمبادرة الاقليمية، تؤكد أهمية تنفيذ اجراءات محسوبة تسعى إلى التوصل إلى حل سياسي في نفس الوقت الذي تكفل فيه الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان.

إن توفير المساعدة الانسانية وتيسير توصيلها أمر ضروري إذا كان للحالة في بوروندي أن تستقر. وأي استمرار لتشريد الأفراد سيسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى ويجب أن يعطي المجتمع الدولي الأولوية لمنع هذا التشريد. وإذا أدى استمرار الاضطرابات إلى هجرة اللاجئين من بوروندي، وجب على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد لأن يهب لمساعدتهم.

وتواصل استراليا دعم عملية موانزا للسلام، التي ييسرها الرئيس نيريري، رئيس تنزانيا السابق، وتحث الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات في إطار هذه العملية. ولئن كانت العقبات ضخمة، إلا أن جهود الوساطة التي يبذلها السيد نيريري يجب أن تحظى بكل فرص النجاح، فهي تمثل أكبر فرصة واقعية لإجراء حوار بين أهم الأطراف. إن قوة الدفع نحو تحقيق السلام التي بدأت خلال المراحل المبكرة لعملية موانزا للسلام ينبغي ألا تضيع هباء.

وإذا أصبح تدخل الأطراف الخارجية الوسيلة الوحيدة لمنع الانزلاق إلى حالة من الفوضى والابادة، فهناك التزام على أعضاء الأمم المتحدة بالعمل على تحديد أهداف هذا الإجراء على نحو واضح، وعلى جعل الوسائل الخاصة بتحقيقها كافية ومعدة على نحو جيد. وأخذا بهذا الإجراء في الاعتبار، يتعين على الأمين العام، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية مواصلة التخطيط لمنع كارثة إنسانية أخرى، وتلك نتيجة المجتمع الدولي ليس مستعدا لمواجهتها.

لقد سعت استراليا للقيام بدور متواضع، ولكنه بناء، في الجهود المبذولة لحل الأزمة الراهنة في بوروندي والمساعدة في عملية بناء السلام في المنطقة الأوسع. ولهذا الغرض، أسهمنا ماليا في مبادرة نيريري للسلام، وفي صندوق السلام التابع لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وفي برنامج أكاديمية السلام الدولية لإدارة الصراع في أفريقيا.

إن المجلس لا يسعه أن يتهاون تجاه بوروندي. ومن الحتمي عليه لا أن يرصد الحالة فحسب، ولكن أيضا أن يواصل جهوده من أجل دراسة أفضل الطرق لتشجيع جميع الأطراف في بوروندي على العمل سويا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد جلي (جنوب أفريقيا): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يشكركم على عقد هذه الجلسة التي تتيح لنا الفرصة للإعراب عن قلقنا إزاء التحول المزعج في الأحداث في بوروندي.

يرسم تقرير الأمين العام صورة مزعجة للحالة في بوروندي، التي يعصف بها شقاق وصراع عرقي ليست له حدود أو أبعاد. وقد اعتاد المجتمع الدولي أن يسمع عن أبشع الأفعال وعن التجاهل التام للحياة الإنسانية.

وليس باستطاعة الرجال العاديين والنساء العاديات في بوروندي التعرف فيما إذا كانت اشعاعات فجر جديد ستحمل معها الأمل أو ستكون علامة على بداية طغيان أكبر. ولهذا السبب يشعر وفدي بقلق بالغ إزاء الانقلاب العسكري الأخير في بوروندي، ويعتقد أنه يرمي إلى تعطيل تحقيق حل مبكر للصراع.

لقد عشنا نحن في الجنوب الأفريقي تحت آفة الفصل العنصري ونجحنا في التغلب عليها. وقد قام المجتمع الدولي بالمساعدة على نحو مستمر على تحقيق هذا الانجاز لاستكمال جهودنا. ولهذا نتفق مع تقرير الأمين العام بأن التجاهل الكامل لحكم القانون واحتقار الهيئات الدستورية والمنتخبة من جانب أولئك الذين دبروا الإنقلاب لا يفضي الى تهيئة الظروف من أجل تحقيق سلام دائم ولكنه "سيعزز مخاوف جانب واحد وسيقوي شوكة المتطرفين على الجانبين. وسيزيد من العنف ويضيف إلى معاناة البورونديين معاناة جديدة." (S/1996/660، الفقرة ٤٧)

لم يعد المجتمع الدولي يسمح بأعمال عنف قبلية تستمر دون عقاب. وأولئك الذين يرتكبون الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي يجب أن يدركوا أنهم مسؤولون شخصيا عن تلك الانتهاكات وسيحاسبون عليها.

وتوافق حكومتي أيضا على ملاحظة في التقرير فحواها أن تعقيدات الصراع البوروندي تتطلب، في المقام الأول، حوارا وحلا سياسيين. والتدخل العسكري يجب ألا ينظر إليه إلا كملاذ أخير إذا تدهورت الحالة تدهورا خطيرا. وفي هذا المقام يؤيد وفدي بالكامل مبادرة أروشا وعملية موانزا للسلام للرئيس المعلم جوليوس نيريري، التي تتضمن فرض الجزاءات على نظام بويويا. وإننا ننظر إلى الجزاءات باعتبارها وسيلة لتحقيق الحل السياسي للصراع وليست أداة للعقاب. وإننا نعتقد أن الجزاءات هي أعظم وسيلة فعالة ومناسبة للضغط من أجل نهاية عاجلة للصراع في بوروندي.

هذه المبادرات لا يمكنها إلا أن تساعد على إنقاذ بوروندي من المزيد من المذابح وتهيئة الظروف المفضية إلى استعادة المؤسسات الدستورية والقانونية. ونعتقد أن استئناف المفاوضات الشاملة دون شروط مسبقة سيعمل على ضمان السلم والأمن لجميع شعب بوروندي.

إن الزخم الذي تحقق عن طريق الجزاءات والجهود الأخرى التي بذلتها بلدان منطقة البحيرات الكبرى يجب ألا يضيع. ومن الأهمية بمكان أن يتصرف المجتمع الدولي بالتعاون مع المنطقة بتقديم دعمه للجهود التي تبذل الآن وضمان تحقيق عملية الحوار التي ترمي إلى وضع تسوية سياسية شاملة.

ويراود وفدي وطيد الأمل بأن تؤدي الجزاءات التي تطبق على بوروندي الى جمع الأطراف على طاولة التفاوض، وألا يصبح وزع عملية لحفظ السلام أو قوة التدخل بموجب الفصل السابع من الميثاق أمرا لازما. يجب أن يعمل المجتمع الدولي، وأن يعمل الآن، لإنهاء حلقة العنف في بوروندي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل أوغندا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موكاسا سالي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نرحب بالفرصة المتاحة لنا للمشاركة في النقاش بشأن الحالة في بوروندي، البلد الشقيق الذي يمزقه الصراع والحرب الأهلية.

يعلم المجلس أن زعماء منطقة البحيرات الكبرى اجتمعوا في مناسبات عديدة للعمل على إيجاد حل سلمي ومقبول للصراع في بوروندي.

وقد كرر الزعماء، في جميع هذه الاجتماعات، معارضتهم للجوء إلى الوسائل غير الدستورية لحل مشاكل بوروندي وحذروا من أنهم لن يقبلوا أية حكومة تتولى السلطة من خلال تلك الوسائل. وللأسف، لم تأخذ الأحداث التالية في بوروندي بعين الاعتبار توصياتنا ونصحنا بعين الاعتبار ولكن بدلا من ذلك، تحرك الجيش للاستيلاء على مقاليد السلطة من القادة المنتخبين ديمقراطيا.

وإن أوغندا، مع الدول الشقيقة في المنطقة دون الإقليمية، أدانت إدانة قاطعة مغتصبي السلطة في بوروندي وطالبت بالعودة العاجلة للحكم الدستوري.

كما يدرك المجلس أننا فرضنا جزاءات على بوروندي نتيجة الانقلاب. غير أن الجزاءات لا تستهدف العقاب بل أنها تستهدف بدلا من ذلك تشجيع القيادة في بوجومبورا على اتخاذ تدابير على وجه العجالة لاستعادة النظام الدستوري في ذلك البلد. كما أن الجزاءات تستهدف تشجيع جميع أطراف الصراع في بوروندي على عقد مفاوضات غير مشروطة في إطار عملية موانزا للسلام، المعززة بمبادرة أروشا للسلام تحت رعاية المعلم جوليوس نيريري، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو ضمان الأمن والديمقراطية لشعب بوروندي بأجمعه. وفي هذا الصدد، فإن القيادة في بوروندي يجب أن تستعيد أولا البرلمان الوطني وتعمل معه، وثانيا، يجب أن ترفع الحظر المفروض على مختلف الأحزاب السياسية وتعمل معها.

وإن الضحايا المنكودي الحظ للصراع في بوروندي غالبا ما كانوا من المدنيين الأبرياء الذين وقعوا في براثن هذه الحالة. ولذا، فإن أوغندا تدين بأشد لهجة قتل المدنيين الأبرياء العزل. إن هذا بالنسبة لنا غير مقبول. وإننا نطالب الطرفين في الصراع وقف أعمال القتل والمذابح بحق المدنيين الأبرياء فورا.

لقد أعرب زعماء المنطقة عن رغبتهم واستعدادهم للتعاون التام مع الأمم المتحدة لتقديم الإسهامات المناسبة من أجل اعتماد تدابير تستهدف تجنب وقوع كارثة في بوروندي في حالة ازدياد تدهور الوضع ومعالجة الاتجاهات التي تسبب تفاقم الصراع في بوروندي. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد أهمية التعاون الأوثق والتنسيق الأفضل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، بالاضافة إلى بلدان المنطقة.

وأخيرا، تعتقد أوغندا أنه يجب على شعب بوروندي أن يدرك بأنه يتعين عليه أن يكون متسامحا وأن يعيش معا بوئام، حيث أن جميع أفراد هذا الشعب لهم الحق في العيش في بوروندي والمشاركة التامة في حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمواطنين على قدم المساواة. وأن الصيغة السياسية لا العسكرية، هي التي ستقربهم من بلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه ليشغل مقعدا إلى طاولة المجلس ويدلي ببيانه.**

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مثل المتكلمين السابقين، تابعنا الحالة في بوروندي والخشية تعترينا، ونحن نرحب بهذه الفرصة لمناقشة هذه المسألة في المجلس. وبشكل خاص روعتنا الحلقة المفرغة من الهجمات وأعمال الانتقام، التي أسفرت غالبا عن موت مدنيين أبرياء كثيرين. ونشعر بقلق بالغ إزاء ما جرى مؤخرا من استيلاء غير قانوني على السلطة. وأن استخدام القوة والعنف من أي طرف لدفع الأهداف السياسية قدما لا يمكن السماح باستمراره.

وبغية التخفيف من محنة اللاجئين من بوروندي ورواندا، الذين يلتمسون الملجأ في بلدان مثل زائير، قدمت اليابان مساعدة انسانية بلغت ٥٤ مليون دولار خلال السنة المالية المنصرمة. ولقد تم تنفيذ ذلك أساسا من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتبرعنا هذا العام بـ ١٠ ملايين دولار لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لحماية هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم.

وكما يشير تقرير الأمين العام الذي رفعه مؤخرا، فإن الصراع في بوروندي غير قابل للحل العسكري. ولا بد لجميع الأطراف أن تكف عن استخدام القوة وأن تستأنف الحوار والمفاوضات بغية التماس تسوية سياسية مبكرة. وهذه الجهود وحدها يمكن أن تنهي الاضطراب في بوروندي وتحقق الاستقرار والتنمية للبلد. وإننا نثني على الجهود التي يبذلها الرئيس التنزاني السابق جوليوس نيريري التي ترمي إلى تسهيل المفاوضات بين الأحزاب السياسية البوروندية، وكذلك على مبادرات منظمة الوحدة الأفريقية، بوصفها جهدا أفريقيا هاما لحسم صراع أفريقي. وإننا نحث الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات من خلال عملية موانزا للسلام في أقرب وقت ممكن.

وبينما نحث الأطراف البوروندية على التفاوض، يتعين علينا أيضا أن نقدم لهم حافزا للقيام بذلك. وينبغي للمجتمع الدولي بالتالي أن يوضح لهم بأن التسوية السلمية الشاملة ستفتح الطريق أمام التعاون لاعادة تعمير بلدهم وتطويره. وعليه تؤيد اليابان فكرة عقد مؤتمر دولي

فـي الوقت المناسب وبصيغة مناسبة، عقب تحقيق مثل هذه التسوية.

وفي هذا الصدد، ربما كان لي أن أذكر هنا أن الحكومة اليابانية ستستضيف ندوة في الشهر القادم في طوكيو بشأن مجموعة ذات صلة من المسائل: أي المشاكل التي واجهتها البلدان الأفريقية في أعقاب التسويات السياسية للصراعات التي طال أمدها، وطريقة تحقيق سلام حقيقي ودائم، وطريقة النهوض بإعادة التعمير والتنمية بالرغم من الصعوبات التي تواجهها. وسيكون من بين المشاركين كبار موظفي الأمم المتحدة، والممثلون الدائمون لمختلف البلدان الأفريقية وغيرهم من العارفين بهذه المسائل.

كما لاحظنا بجزع تحذير الأمين العام بأنه إذا تحقق السيناريو الأسوأ فقد تقع عمليات إبادة الجنس في بوروندي، ومناشدته البلدان المعنية الاضطلاع بعملية التخطيط لحالة الطوارئ. ولئن كانت اليابان لا تستطيع أن تقدم الأفراد أو الدعم السوقي لقوة متعددة الأجناس، فإنها ستنظر في إمكانية وطرائق تقديم مساهمة مالية، على أساس تفاصيل الخطة بعد أن تصبح واضحة.

وأود أن أختتم بياني بمناشدة جميع الأطراف البوروندية الالتزام بالحوار لكي تحقق تسوية سياسية شاملة وتهيئ الظروف للمصالحة الوطنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل اثيوبيا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (اثيوبيا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اثيوبيا.

السيد محمد (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمرت الحالة في بوروندي في التدهور ووصلت إلى وضعها الحالي المخيف والمقلق للغاية. واليوم أصبحت مسألة تثير، أكثر من أي وقت مضى، قلق المجتمع الدولي عامة وافريقيا خاصة. وإن الجهود المبذولة على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لمساعدة الأطراف في الصراع في بوروندي على إيجاد حل سياسي للمشكلة في بلدهم لم تحقق النتائج المرجوة بعد.

وما برحت منظمة الوحدة الأفريقية تعمل بنشاط لمساعدة شعب بوروندي على استعادة السلام والأمن. وتدلل الجهود الدبلوماسية التي بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية ووجود بعثة مراقبيها العسكريين في بوروندي على قلق أفريقيا إزاء تصاعد الأحداث والاتجاه الذي سلكته في ذلك البلد خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وقد ولدت مبادرة السلام والوساطة الحميدة التي بدأها الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، المعلم جوليوس نيريري، والتي أعقبها وعززها اجتماع قمة أروشا الإقليمي المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مشاعر أمل وتفاؤل جديدة في السعي الى تسوية سياسية للأزمة في بوروندي.

وأعاد رؤساء دول وحكومات منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية، بما فيها اثيوبيا، في اجتماع قمتهم المعقود في أروشا يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، التأكيد على مسؤولية قيادة بوروندي عن استعادة شعب بوروندي للسلام والوئام، وقبلوا طلب الحكومة الدستورية لبوروندي بتقديم المساعدة الأمنية من أجل ضمان السلام والأمن لشعب بوروندي بأسره في سعيه الى إيجاد تسوية سياسية سلمية للأزمة في بلاده. وقد أنشأ مؤتمر القمة لجنة تقنية لتحديد نوعية وحجم المساعدة الأمنية المطلوبة لبوروندي، وأعربوا عن تقديرهم العميق ودعمهم لجهود الوساطة التي بذلها الرئيس السابق المعلم جوليوس نيريري.

وللأسف تراجعت مشاعر الأمل والتفاؤل التي ولدتها مبادرة أروشا للسلام الإقليمي وجهود السيد نيريري نتيجة تسلم السلطات العسكرية الحكم في بوروندي. ولم يشكل الإنقلاب العسكري تهديدا خطيرا للنظام الدستوري وللشرعية في بوروندي فحسب بل هدد أيضا سلم وأمن البلد برمته.

ووقف المجتمع الدولي متحد في إدانة الانقلاب العسكري على نحو قاطع وطالب بعودة بوروندي فورا ودون قيد أو شرط إلى الحكومة الدستورية، بما في ذلك عودة الجمعية الوطنية المنتخبة.

إن اجتماع قمة أروشا الإقليمي الثاني، المعقود في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، سلم بجملة أمور منها أن المشكلة المباشرة في الحالة السياسية الراهنة في بوروندي تتمثل في عدم الشرعية، التي قد تؤدي إلى وقف عملية السلام وتعميق الصراع في البلاد. وفي هذا الصدد، طلب اجتماع القمة من النظام العسكري أن يتخذ تدابير ترمي إلى العودة إلى النظام الدستوري، وإعادة الجمعية الوطنية فورا، ورفع الحظر فورا عن الأحزاب السياسية في بوروندي. ولضمان تنفيذ هذه المطالب الفورية، قرر اجتماع القمة الإقليمي ممارسة أقصى ضغط ممكن على الحكومة العسكرية، بما في ذلك فرض جزاءات اقتصادية. ودعا اجتماع القمة أيضا المجتمع الدولي إلى دعم جهود بلدان المنطقة.

إن مبادرات منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة أروشا تستهدف تهيئة بيئة مؤاتية للمفاوضات والحوار السياسي السلمي فيما بين جميع القوى والأحزاب السياسية في بوروندي. وما من شك في أن المسؤولية الأخيرة تقع على عاتق القادة السياسيين وشعب بوروندي نفسه في إيجاد حل دائم للمشكلة في بلدهم. ومع ذلك، لا بد أن نشير الى أن الانقلاب العسكري في ٢٥ تموز/يوليه يجعل المشكلة أكثر تعقيدا، ويثير شكوكا خطيرة حول إمكانية أن تعقد في مثل هذه الظروف مفاوضات وحوار سياسي شامل في تلك المنطقة المضطربة من قارتنا. ولذلك، فإن عودة بوروندي إلى النظام الدستوري تبقى أولوية قصوى وشرطا أساسيا مسبقا لبناء الثقة والتفاهم المتبادل فيما بين جميع الأطراف في الصراع. إننا ندعو مرة ثانية الحكومة العسكرية إلى اتخاذ إجراء فوري لاستعادة النظام الدستوري والشرعية في بوروندي. كما ندعو جميع الأطراف المتورطة في الصراع إلى الامتناع عن القيام بأي عمل جديد من أعمال العنف وإلى تحمل المسؤولية عن عودة بلدهم إلى مجرى الحياة الطبيعية والسلام من خلال تسوية سياسية تفاوضية.

إن الاستئناف الفوري للمفاوضات الشاملة غير المشروطة والحوار السياسي بين الأطراف في الصراع في بوروندي، في إطار عملية موانزا للسلام، أمر لا غنى عنه. وينبغي على الأسرة الدولية أن تتخذ التدابير العملية للمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لمثل هذا الحوار السياسي والمفاوضات. وفي هذا الصدد، علينا أن نشدد على أن الطريق لا يزال طويلا. ونحن نشاطر الأمين العام للأمم المتحدة مشاعر الإحباط، كما جاء في تقريره إلى مجلس الأمن، بأن استجابة الدول الأعضاء للحالة في بوروندي لم تتناسب مع إلحاح وخطورة الحالة في ذلك البلد. كما نرى أنه ينبغي تنسيق الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي وتعزيزها بغية تحقيق الهدف المشترك المرجو بتقديم المساعدة لشعب بوروندي. ونود بشكل خاص أن نؤكد على أهمية التعاون والتنسيق بشكل أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك مع بلدان المنطقة.

وأخيرا، أود أن أؤكد للمجلس على التزام منظمة الوحدة الأفريقية والمشاركين في مبادرة أروشا، بما في ذلك بلادي، بمواصلة الجهود لمساعدة شعب بوروندي على استعادة السلام والأمن في بلده.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أكمل الاستيلاء العسكري مؤخرا على السلطة من الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في بوروندي ما كان الجيش البوروندي يعتزم القيام به منذ عام ١٩٩٣. وقد قدمت أسباب عديدة، بعضها متناقض وبعضها يخدم المصلحة الشخصية، لتبرير هذا الإنقلاب. وأعتقد أنه ليس من الصعب على المرء أن يجد الأسباب التي يدافع بها عن أعماله، سواء كانت قانونية أو غير قانونية. ولكن هذه مسألة أخرى. المهم في الأمر، وهذا يثير عميق القلق، أن بعض ممثلي الشعب البوروندي المنتخبين، بما فيهم الرئيس نتبمنتونغانيا، قد اضطروا إلى اللجوء الى سفارات الدول الغربية الديمقراطية بسبب العمل غير الديمقراطي الذي قام به الجيش البوروندي. وكان من المؤسف بالمثل أن هذا الانقلاب لم يواجه بإدانة مباشرة من قبل جميع أعضاء الأمم المتحدة بوصفه عملية إطاحة بغيضة بالسلطة المشروعة، كما كانت تفضل بعض الوفود، بما فيها وفدي. فأي انقلاب هو استيلاء غير قانوني على السلطة، ويجب عدم التسامح مع عدم الشرعية السياسية، مهما كانت مؤهلات قادة النظام العسكري.

فالانقلاب في بوروندي، وهو بلد شهد شعبه حمامات من الدماء، يعجز عنها الوصف ومعاناة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث، بدد الأمل الذي كان يعقده المجتمع الأوروبي على نجاح عملية موانزا للسلام ومبادرة أروشا. وسوف يسجل التاريخ أن السيد بويويا وجماعته لم يطيحوا بحكومة بوروندي فحسب ولكنهم عطلوا أيضا عملية سلام واعدة. كان الانقلاب استهزاء بجميع الجهود التي استهدفت إقامة حوار سياسي شامل. تحدى الانقلاب قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي اجتمع في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٦، وأيد، في جملة أمور، عملية موانزا للسلام ومبادرة أروشا.

لقد كانت الرسالة من أفريقيا فيما يتعلق بانقلاب بوروندي واضحة وقوية: لا يجوز أن يسمح للنظام العسكري بالوقت كي يعزز سلطانه ويمنح نفسه بغير حق الولاية لحكم بوروندي ضد رغبات غالبية شعبها. وقد تكلمت الدول المجاورة بصوت واحد وتصرفت بطريقة متناسقة، قام الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بمنع النزاعات وإدارتها وحلها، الذي اجتمع في أديس أبابا في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦، بإصدار بلاغ أيد فيه النتائج التي خلصت إليها قمة أروشا الإقليمية الثانية. وبوتسوانا تؤيد بقوة الدول المجاورة في تصميمها على تحقيق تسوية سياسية شاملة في بوروندي. ولذلك، نشعر بارتياح لقرار الاتحاد الأوروبي أن يدعم جهود القادة الإقليميين ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونأمل أن تنبثق من هذه المناقشة رسالة دعم مماثلة.

ليست هذه هي المرة الأولى التي ترد فيها الدول الأفريقية بهذا الشكل على انقلاب عسكري. ولا هي تستفرد بهذه العقوبة قادة الانقلاب في بوروندي لكونهم بورونديين. ففي عام ١٩٩٤ جرت محاولة للإطاحة بحكومة مملكة ليسوتو التي كانت قد تولت السلطة بعد انتخابات اشتركت فيها جميع الأحزاب وجرت تحت إشراف دولي. فهبت دول الجنوب الأفريقي موضحة لقادة الانقلاب بصورة لا لبس فيها أن تصرفاتهم لا يمكن قبولها وأعيد عن طريق المفاوضات الوضع إلى ما كان عليه قبل الانقلاب. وبناء على ذلك تكون هذه المرة الثانية في تاريخ الانقلابات في أفريقيا التي تقوم فيها مجموعة من الدول الأفريقية برسم حد فاصل وتقول لقادة الانقلاب إن اللاشرعية السياسية أمر غير مقبول. في هذه المرة قرر القادة في المنطقة أن يدعموا أقوالهم بالأفعال فقرروا مقاطعة النظام العسكري في بوجومبورا. وهذا التصرف من جانب الدول المجاورة جدير بالثناء من جانب المجتمع الدولي. إن زمن الانقلابات العسكرية والحكم العسكري في أفريقيا يجب أن يلقى في مزبلة التاريخ ويجب عدم تشجيع القادة العسكريين على تولي السلطة بصورة غير شرعية لمجرد أنهم يعتبرون ديمقراطيين صالحين أو معتدلين. فلديهم متسع من الوقت لممارسة هذه المناقب في ثكناتهم.

لقد قلنا آنفا إنه لا يمكن أن يوجد أي مبرر للإطاحة بحكومة شرعية. وذكرنا أيضا أن بإمكان أي شخص أن يجد أسبابا مقنعة لتبرير أعماله أو الدفاع عنها. وقد بذل النظام العسكري في بوروندي جهودا مضنية لتبرير الانقلاب بحجة إمكانية حدوث إبادة جماعية. وكانت الحجة الظاهرية للإطاحة بالحكومة الشرعية هي إعادة السلام والأمن إلى البلد وتنظيم مناقشة وطنية. لا سبيل إلى نكران المذابح الرهيبة التي جرت بلا رحمة في بوروندي وجيتيغا ومورامبويا وبوجندانا. وكانت هذه أعمال حقيرة من أعمال البربرية البشرية. فهي أعمال كالانقلاب، لا يمكن قبولها ولا تبريرها ولكنها لم تكن السبب في الانقلاب. فلو كانت هذه المذابح هي الدافع إلى الانقلاب فما هو الدافع إلى محاولة الانقلاب التي أدت إلى اغتيال الرئيس نداداي؟ ولماذا لم ينتظر قادة الانقلاب نتيجة عملية موانزا للسلام ومبادرة أروشا، اللتين كانتا تتوجهان بوضوح إلى معالجة نفس القضايا، وهي السلام والأمن والحوار الوطني.

فالاجابات على هذه الأسئلة لا توجد بين الأسباب التي علل بها النظام العسكري قيامه بالانقلاب. فالاجابات الحقيقية تكمن في تكوين وهيكل الجيش البوروندي. يبدو أن الجيش البوروندي أصبح موسوسا وخائفا من أي قائد يقترح أي تغيير في تكوين الجيش وهيكله. ومن سوء الحظ أن ثقافة الخوف هذه التي تسود الجيش تمزق النسيج السياسي البوروندي. والشعب البوروندي يخوض حربا وحشية يعيش فيها قطاع واحد من المجتمع في خوف دائم من الإبادة ويعيش القطاع الآخر في خوف أبدي من الاخضاع. ويبدو أن الجيش البوروندي لا يتمتع بالثقة والاطمئنان من جانب جميع قطاعات المجتمع البوروندي.

من الواضح، في هذه الظروف، أن الشعب البوروندي لن يتمكن من إيجاد حل دائم لمشاكله إذا ما ترك وحده. ولهذا السبب، كنا نأمل في أن عملية موانزا للسلام ومبادرة أروشا سيتيحان فرصة للتوصل إلى حل ودي مقبول يؤدي إلى تحقيق تطلعات الأغلبية بينما يضمن الحماية للأقلية. فجاء الانقلاب الذي عطل جميع المكاسب التي كانت قد تحققت في موانزا وأروشا. وفي هذا السياق يجب فهم شعور الغضب والإحباط لدى قادة المنطقة.

يجب على الجيش البوروندي أن يفهم، وأن لا يتوهم خلاف ذلك، أنه لا يستطيع أن يحتكر إلى الأبد معرفة استخدام قوة السلاح. فقد يأتي يوم للقوى المعارضة التي تتكاثر بسرعة في كل ناحية من نواحي البلد، تصبح فيه من القدرة بحيث تتحدى الجيش، ومن الرهيب للغاية مجرد تصور جرائر مثل هذا الحدث على الناس العاديين في الشارع. السلام والأمن للجميع في بوروندي يكمن في الحوار السياسي وليس في توازن القوة العسكرية.

لقد أنتجت بوروندي فعلا ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ، منهم ٠٠٠ ١٢٠ في زائير و ٠٠٠ ٩٤ في جمهورية تنزانيا المتحدة والعدد الكبير من اللاجئين يفرض ضغوطا اقتصادية وبيئية على البلدان المضيفة. وإن أعمال القادة العسكريين أدت إلى تأجيل اليوم الذي يستطيع فيه هؤلاء الناس العودة إلى قراهم وأبرزت إمكانية حقيقية لحدوث زيادة في عدد اللاجئين. وبالنظر إلى هذه الإمكانية تريد بلدان المنطقة حلا مبكرا للأزمة البوروندية، لأن أي تفاقم في الحالة الحاضرة ستكون له آثار بعيدة المدى على السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

إن وفدي على علم واحساس كاملين بالاحتياجات الإنسانية لشعب بوروندي ونحن نؤيد بقوة الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الدول المجاورة ومع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لفتح ممرات للمعونات الإنسانية. ونحن نشجعهم على مواصلة جهودهم في هذا الاتجاه كي تستمر السلع الإنسانية في الوصول إلى جميع الناس في بوروندي.

على أي حال، لا ينبغي أن يكون التركيز في هذه المناقشة على آثار المقاطعة المفروضة على بوروندي من قبل جاراتها. وينبغي للمجلس وللمجتمع الدولي، بدلا من ذلك، أن يركز الاهتمام على هدف المقاطعة. فالمقاطعة، كالجزاءات، يراد بها تعديل سلوك من اغتصبوا سلطة الدولة في بوروندي. ومن الواضح أن الدول المجاورة قد اتخذت قرارا مؤلما ولكنه قرار مدروس. المقاطعة سلاح ذو حدين. فهي تؤذي مصالح المقصودين بها كما تؤذي مصالح الدول التي تفرضها. بيد أن المقاطعة كانت الخيار الوحيد المتاح للقادة الإقليميين.

الحالة في بوروندي معروضة على مجلس الأمن منذ فترة طويلة. واتخذ المجلس بشأنها قرارات وبيانات رئاسية عديدة، تبين بوضوح ما ينبغي عمله لحل الأزمة السياسية في ذلك البلد. وقد شجع المجلس كافة الأطراف السياسية البوروندية على الدخول في حوار يستهدف وضع تسوية سياسية دائمة. وأيد جهود المعلم جوليوس نيريري وشجعه على الاستمرار في مساعدة البورونديين على إيجاد أرضية مشتركة. وقام النظام في بوروندي بانتزاع السلطة من الحكومة في وقت كانت فيه هذه الجهود تقترب من النجاح.

ولذا، فليس ثمة من شك في أن الوقت قد حان لكي يتخذ المجلس إجراء حاسما في هذا الصدد. فإن ما سيتمخض عنه هذا الاجتماع يجب أن يكون واضحا كبيان مبدأ يشمل العناصر التالية: أولا، تأييد الدول المجاورة تأييدا قويا في جهودها من أجل إيجاد حل سلمي ودائم يكفل الأمن والديمقراطية لشعب بوروندي كله. وثانيا، مطالبة جميع الأطراف السياسية والفصائل بالتخلي عن العنف والدخول في حوار شامل تحت رعاية عملية موانزا للسلام يسهله المعلم جوليوس نيريري في غضون ٦٠ يوما؛ وثالثا، فرض حظر للأسلحة على جميع الفصائل البوروندية، بما في ذلك الفصائل الموجودة خارج البلد؛ وأخيرا يعلن المجلس استعداده لفرض مزيد من التدابير الموجهة خصيصا ضد القادة الذين يعرقلون عملية السلام.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): شعرت شيلي بقلق عميق بشكل خاص حيال المأساة التي يعيشها شعب بوروندي. فخلال الشهور الأخيرة أكدنا مرارا وتكرارا على ضرورة قيام المجلس بالتحرك لاتخاذ إجراءات أشد حزما من أجل إنقاذ الأرواح في بوروندي ومساعدة جميع الأطراف على إيجاد السلم والمصالحة. وقد ازداد هذا الشعور شدة منذ انقلاب ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، الذي أنهى النظام الدستوري وأطاح بالحكومة الشرعية في بوروندي.

إننا نشعر بجزع عميق إزاء إبادة الأجناس الصامتة التي تجري منذ سنوات في بوروندي، ونريد المساعدة في وضع حد لها وتحقيق الاستقرار في الحالة السياسية من خلال الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن.

ونشعر بقلق لأن المجتمع الدولي لا يرى حتى الآن أن الوقت قد حان لتأكيد أن جريمة إبادة الأجناس تجري على نطاق ضخم في بوروندي وللتصرف على هذا الأساس. فماذا يمكن اعتباره جريمة إبادة الأجناس؟ هل هي موت ١٥ ٠٠٠ شخص أو ٣٠ ٠٠٠ شخص أو ٦٠ ٠٠٠ شخص أو ١٢٠ ٠٠٠ شخص؟ إلى متى سنبقى منتظرين؟ فقد قتل بالفعل، ما يزيد عن ١٥٠ ٠٠٠ شخص في بوروندي، أي ٣ في المائة تقريبا من مجموع السكان في ذلك البلد. فإذا أجرينا حسابات نسبية، فإن هذا يمثل ١,٥ مليون شخص في فرنسا أو المملكة المتحدة، أو ٧,٥ مليون شخص في الولايات المتحدة أو ٤٥٠ ٠٠٠ شخص في شيلي. هذه هي ضخامة ما حدث بالفعل في بوروندي. وما زلنا لا نرى من المناسب أن نطلق عليه إبادة الأجناس.

إن من العلامات المفجعة لعمليات القتل المذكورة أن العسكريين يقتلون المدنيين من الجانب المقابل. فالجيش النظامي والعصابات المسلحة يقتلون بالدرجة الأولى المدنيين. وهم لا يحاربون بعضهم بعضا. فكل سلاح يصل إلى بوروندي يستهدف أساسا، قتل مدني أعزل. ولهذا نرى ضرورة فرض حظر على الأسلحة يكون فعالا وينطبق على جميع الفئات في بوروندي. ونرى أن هذا سبيل لإنقاذ أرواح البشر وليس إجراء سياسيا.

إننا إذ نشير إلى إبادة الأجناس وقتل المدنيين في بوروندي، لا نصدر حكما أخلاقيا. ففي هذا الصدد لا يمكن لأحد - وأود التشديد على لا أحد - أن يقلي الحجر الأول. ومن المؤسف أنه حدثت فظائع وأعمال وحشية وأعمال إبادة الأجناس وجرائم ارتكبت في حق الإنسانية عبر التاريخ وفي جميع أنحاء المعمورة، بلا استثناء. ولذلك فإننا لا نتحرك للعمل بدافع حكم أخلاقي بل بدافع شعور إنساني عميق. ونؤمن، رغم جميع السوابق التاريخية، بأن الفظائع التي ارتكبت في الماضي، في مناطق مختلفة، لا يمكن أن تبرر فظائع الحاضر.

إننا نناقش هذه القضية اليوم في مجلس الأمن، لأن الحالة في بوروندي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

ويلزم، تدريجيا، وضع بعض النظم والمعايير المشتركة التي تمثل الشعور الجماعي للضمير العالمي، الذي يرفض وينكر بعض الأعمال المنحرفة. ومن الأساسي ألا تستمر انتهاكات القانون الدولي دون عقاب.

إن المشاكل التي من قبيل المشاكل التي نعالجها في بوروندي، لا يمكن، مع ذلك، حلها في الأجل الطويل من منظور إنساني صرف، وإن كان ذلك يسمح لنا بفهم الأوضاع بشكل أفضل. ونحتاج أيضا إلى القدرة وإلى التصميم وإلى الإرادة السياسية، قبل كل شيء.

ومن المؤسف أن هذا الاقتناع السياسي بضرورة العمل بعزم لصالح شعب بوروندي لا يتواجد حتى الآن بصورة كاملة في مجلس الأمن. ونأمل أن يتغير هذا الموقف قريبا.

وعلى ضوء الإنقلاب الذي حدث في بوروندي، والإجراءات التي اعتمدتها البلدان الأفريقية في أروشا، في ٣١ تموز/يوليه، يواجه مجلس الأمن ضرورة التصرف بشكل حاسم لتحريك الأحداث في الاتجاه السليم. فلا يمكن أن يستمر التردد الذي ساد، في رأينا، في العام الماضي. ومن البديهي أن هذا موقف معقد وصعب للغاية، ولا توجد له حلول واضحة. غير أن من الواضح أن عدم اتخاذ الإجراء قد يصبح أسوأ سبيل ممكن للعمل.

إن الحكومات والرأي العام العالمي تتوقع من مجلس الأمن أن يتخذ موقفا واضحا وأن يمارس سلطته بموجب ميثاق الأمم المتحدة للمساعدة في تخفيف معاناة شعب بوروندي، وإعادة البلد إلى طريق الديمقراطية والمساهمة في استقرار منطقة البحيرات الكبرى. وعلى مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى هذا التحدي.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تلقينا درسا عظيما في العزم السياسي من الزعماء الأفارقة في منطقة البحيرات الكبرى. فقد أظهروا قدرتهم على العمل الفوري والتزاما بالديمقراطية مما كشف، بشكل غريب، تردد الذين يتشدقون، حقا، بمزايا النظام الديمقراطي.

إن الأسس التي يستند إليها موقف شيلي في هذه المسألة على النحو التالي. أولا، ندين الإنقلاب وجميع الذين يحثون على العنف وإبادة الأجناس، بصرف النظر عن المصدر: سواء كان فئات أو مجموعات أو أحزابا،

فالعنف لن يؤدي إلى حل المشاكل السياسية في ذلك البلد.

نقدم تأييدنا الكامل للزعماء الإقليميين في أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، وخاصة الرئيس السابق جوليوس نيريري وجهووده الحميدة للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية في بوروندي. ونؤيد بصورة خاصة قرارات أروشا الصادرة في ٣١ تموز/يوليه.

نرى أن من الأمور الملحة أن تبدأ المفاوضات السياسية بلا شروط، وأن تشارك جميع الأحزاب والفئات السياسية، بما في ذلك المجتمع المدني، في السعي إلى اتفاق سياسي شامل ومستدام.

من الضروري أيضا أن تبدأ الأطراف - ابتداء بالنظام العسكري في بوجومبورا - في إبداء حسن نواياها. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال الوقف الإنفرادي للأعمال العدائية وبواسطة ضمانات لحماية موظفي المعونة الإنسانية الدوليين والمسؤولين في الحكومة الدستورية السابقة. ويجب أن نساعد على وضع حد لحلقة العنف وعدم المعاقبة في بوروندي.

على الرغم من أننا ندرك العواقب الوخيمة لبعض العقوبات التي اعتمدت في المنطقة على سكان بوروندي، نشعر أن إنشاء ممرات إنسانية لضمان حرية وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع سكان بوروندي وتقديم الأمين العام تقريرا إلينا عن الجوانب الإنسانية للعقوبات من الأمور الأساسية.

ويجب أن يطالب مجلس الأمن بالشروع فورا في مفاوضات تهدف إلى الوصول إلى اتفاق سياسي شامل. ومتى تم ذلك، فإن الخطوة التالية هي الدعوة إلى تعاون دولي فعال من أجل بوروندي.

ويتضح من تقارير الأمين العام ومما سمعناه من البورونديين أنفسهم، أن ثمة احتياجات عديدة في ذلك البلد الأفريقي، وأن المجتمع الدولي لا بد أن يجد طريقة للتعاون لتحقيق هذا الغرض من أجل دعم الاتفاق السياسي. فمع المشاكل السياسية الموجودة، هناك إصلاحات هيكلية هامة معلقة، مثل الإصلاحات التي يتعين إجراؤها في المؤسسات القضائية والتعليمية والعامة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الموافقة على عملية تقليدية لحفظ السلام تساهم في تدعيم وقف الأعمال العدائية وتساعد على صون الاستقرار خلال عملية التفاوض وبعدها، وتوفر ضمانات لجميع الأطراف أثناء تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل، وذلك في حالة موافقة جميع الأطراف في بوروندي على ذلك في الوقت المناسب وطلبها ذلك بعد التوصل إلى اتفاق سياسي.

إن الرسالة التي يجب توجيهها من مجلس الأمن هي أن هناك طرقا عديدة يستطيع بها المجتمع الدولي أن يدعم روح التعاون والتفاهم بين الأطراف في بوروندي. ويريد مجلس الأمن أن يكون هناك اتفاق بين الأطراف في بوروندي. ومتى وجد هذا الاتفاق، فسنكون مستعدين، ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعدا، لتقديم الدعم في جميع المجالات - الاقتصادية والسياسية والقضائية وغيرها - حتى تستطيع بوروندي أن تقف على قدميها مرة ثانية وأن تواجه المستقبل بكرامة.

وإن لم تبدأ الأطراف المفاوضات خلال ٦٠ يوما، وهي فترة زمنية معقولة، فإن مجلس الأمن يجب أن يكون مستعدا للنظر في اتخاذ تدابير، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تستهدف القادة الذين ما زالوا يشجعون العنف ويعرقلون اتفاقات السلام. ويجب أن يكون مفهوما تماما أنه عندما لا تنفذ تلك الاتفاقات، فإن المسؤولين عن ذلك بصفة أساسية هم القادة الذين لا يقودون شعوبهم إلى الاتفاقات اللازمة.

وأود أن أختتم بأن أقول إن الانقلاب العسكري يخلق حالة جديدة. وهناك ثلاثة أسباب تحملنا على التصرف بحسم الآن.

السبب الأول هو أنه كان هناك تفهم حكومي قبل حدوث الانقلاب، وإن كان من المستحيل تطبيقه عمليا، أفسده الانقلاب العسكري، وإلى جانب ذلك كان الرئيس السابق نيريري يبذل جهودا للوساطة عانت بطبيعة الحال من النكسات نتيجة لذلك الحدث الخطير.

وثانيا، إن المجموعة الإقليمية في أفريقيا تصرفت كما نعلم. وشيلي تؤيد الحلول الإقليمية وتصغي أساسا إلى أفكار زعماء المنطقة بشأن الموضوعات الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فمن الحقائق التاريخية أنه كانت هناك إدانة شديدة، مرة أخرى، لانقلاب عسكري في أفريقيا،

صادرة عن الزعماء الأفارقة أنفسهم، وهذا أمر لا يمكن تجاهله. ولا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نرسل إشارة تتعارض وخط العمل المفروض في أفريقيا.

وثالثا، إن هذه لحظة مناسبة. فالانقلاب في بوروندي مرحلة سلبية، ولكن لا يمكن تجاهله، فهو حقيقة، وهذا هو الوقت المناسب للمجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن في هذه الحالة، ومنظمة الوحدة الأفريقية على الصعيد الإقليمي، وكل الحكومات المعنية التي تتخذ خطوات لمساعدة بوروندي على تحقيق تقدم حقيقي، لكي يتصرف بتصميم سعيا وراء تحقيق نفس الأهداف. وأعتقد أن المهمة الرئيسية التي تنتظرنا جميعا الآن هي أن نحرص على أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد وأن يشجع التوصل إلى حلول تصب في نفس الاتجاه لكي تتلقى بوروندي رسالة واحدة تأتي من الخارج بالنسبة للنواحي الإيجابية والمخاطر التي تكمن إن لم يتم التوصل إلى اتفاق إيجابي.

وختاما، أود أن أؤكد أننا ندعم دعما تاما وكاملا الرئيس السابق نيريري في المهام التي تنتظره. إنه الشخص الذي له الوزن السياسي والقوة الأدبية والاحترام الإقليمي والدولي الذي لا غنى عنه للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة في بوروندي. وأيا كان الإجراء الذي يتخذه مجلس الأمن، فلا بد له من أن يكون مدعما لمساعيه.

ونود أيضا أن نشكر الاتحاد الأوروبي على بيانات الدعم التي أصدرها مؤخرا تأييدا للمبادرات الأفريقية، ونشكر على وجه الخصوص السيد ألدو أييلو على جهوده الدؤوبة لتحقيق السلم في بوروندي.

ونعرب عن تقديرنا أيضا للسيد هوارد وولف الذي يحاول، بالنيابة عن الولايات المتحدة، أن يسهم في عقد اجتماع في البلد في موعد مبكر. ونشكر كذلك حكومة بلجيكا على وجودها التقليدي في المنطقة.

كما ندعم الأمين العام والسيد فاغي في جهودهما. وهناك أفراد كثيرون حسنو النية وبلدان كثيرة تحاول الاسهام في الميدان من أجل التوصل إلى العودة إلى العمليات الديمقراطية.

وهناك الكثيرون في بوروندي ممن تقع على عاتقهم المسؤولية: قادة الأحزاب والفصائل المختلفة، والمسؤولون العسكريون، وأولئك الذين لديهم نصيب، قَل أو كبر، من السلطة. ومن بين هؤلاء، فإن السيد بيويا وأولئك الذين يسيطرون على النظام العسكري تقع على عاتقهم مسؤولية خاصة تنبع من أنهم قرروا القيام بالانقلاب في ٢٥ تموز/يوليه. ولما كانوا قد قرروا اتخاذ ذلك التدبير، فعليهم تقع المسؤولية الأولى عن الحرص على تقدم البلد صوب تحقيق السلم.

وعليهم جميعا أن يتذكروا شيئا واحدا. وهو أن أي إجراء يتخذه مجلس الأمن بصفته ممثلا للمجتمع الدولي - وهو إجراء نأمل أن يتخذ في أقرب وقت مستطاع - هدفه الوحيد هو تهيئة الفرصة للأطفال والآباء والأمهات والأسر في بوروندي لكي ينمو ويعيشوا وفوق كل شيء، لكي يتعايشوا في مناخ من السلم والأمن والتنمية. وهؤلاء الأطفال، ومعهم التاريخ، سيصدرون الحكم على الآباء الذين يمسكون بزمام المسؤولية السياسية والعسكرية في بوروندي اليوم. وفي الوقت الحاضر، يمد المجتمع الدولي يد العون إلى بوروندي، مقدما لها التعاون والتفهم إذا توصل زعماؤها إلى الاتفاق؛ ولكنه في الوقت نفسه يقول لهم إنهم إن لم يفعلوا ذلك فإنه لن يترك بوروندي تعاني وحدها.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد حدد مجلس الأمن في مناسبات عديدة المبادئ التي تمكن من التوصل إلى تسوية سلمية في بوروندي. وتلخيصا لهذه المبادئ، فهي أولا وأساسا إنهاء العنف، والبدء في حوار سياسي شامل بين كل الأطراف، دون استثناء، وأخيرا، دعم المبادرات الخارجية التي تهدف إلى تسهيل هذا الحوار.

وقد رد المجلس على أحداث ٢٥ تموز/يوليه من هذا العام بالبيان الرئاسي في ٢٩ تموز/يوليه الذي أدان فيه الأعمال التي أدت إلى الإطاحة بالنظام الدستوري في بوروندي. وطلب مرة أخرى بوقف العنف والبدء في حوار بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة على أساس التوافق الدستوري العام.

والمطالبات التي أعرب عنها المجلس منذ شهر تتطلب ردا من كل الأطراف والقادة في بوروندي. ووفد

فرنسا سينضم إلى جهود المجلس لكي يكفل أن تكون هذه الاستجابة إيجابية وأن تأتي بسرعة.

وانطلاقا من روح البيان الذي أصدره الاتحاد الأوروبي في ١٩ آب/أغسطس والذي اقتبس منه قبل قليل ممثل أيرلندا، الذي تكلم باسم الاتحاد، فإن وفد فرنسا يؤيد الجهود التي يبذلها الزعماء الإقليميون ومنظمة الوحدة الأفريقية والرئيس السابق نيريري لمساعدة بوروندي على التغلب على الأزمة الخطيرة للغاية التي تمر بها. وفرنسا، شأنها شأن شركائها الأوروبيين، تشعر بالقلق إزاء الآثار الإنسانية للتدابير التي تتخذها دول المنطقة، وبخاصة أثر هذه التدابير على المجموعات المحرومة. ومن المهم أن تتمكن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من مواصلة عملها لصالح هذه المجموعات. ويرى وفد بلدي أنه يجب دراسة هذه المسألة على وجه السرعة وبأكبر قدر ممكن من الاهتمام.

وعلاوة على ذلك، ما زال وفد فرنسا يريد عقد مؤتمر، بمجرد توفر الشروط، بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة وبتأييد منظمة الوحدة الأفريقية.

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد إندونيسيا لكم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة الرسمية لتناول الحالة في بوروندي، وهي مسألة ذات أهمية ملحّة للمجتمع الدولي. ونحن نرحب بهذه المناقشة المفتوحة لأنها تتيح الفرصة للدول الأعضاء للإعراب عن وجهات نظرها التي تشكل مساهمة قيّمة في عمل المجلس.

يواجه المجتمع الدولي تحديا خطيرا للشرعية ولحكم القانون نتيجة للانقلاب في بوروندي الذي أوقف كل الجهود الرامية لإيجاد حل سلمي للصراع ولتجنب ظهور عمليات إبادة الجنس من جديد ولتشجيع المصالحة الوطنية، وبخاصة الجهود التي تبذلها الدول المجاورة ويترأسها الرئيس السابق نيريري. وأود أن أؤكد من جديد موقف إندونيسيا، وهو أن الحل السلمي للصراع في إندونيسيا لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال المفاوضات والحوار بين جميع الأطراف. ونظرا لخطر امكانية امتداد هذا الصراع إلى البلدان المجاورة، مما يهدد السلم والاستقرار في المنطقة، فإن وفد بلدي يعتقد أن أي استمرار في التسويف والغموض من جانب مجلس الأمن لن يؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة لبوروندي فحسب، بل سيشيع أيضا انعدام الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرات السلام الإقليمية والدولية، وبخاصة جهود الرئيس السابق نيريري، التي نؤيدها تماما.

إن المشكلة التي يتعين على البورونديين مواجهتها من أجل إنهاء أي مزيد من المذابح الطائفية وبدء مفاوضات شاملة قد تبينت في آراء السيد نيريري بأنه من أجل أن يكون الحوار ناجحا، يجب أن تجد المحادثات حلولا لمشكلتين، أولا، الهوتو الذين عُزلوا سياسيا منذ الاستقلال قبل ٣٥ سنة، وثانيا، أن الكثيرين من التوتسيين يخشون حقا من أنهم سيُقتلون إذا تولى الهوتو السلطة. ومن ثم، ينبع الصراع في بوروندي من مفهوم عميق الجذور يتمثل في أن بقاء أية طائفة سيتعرض للخطر إذا لم تضمن مقاليد السلطة لنفسها. وفي هذا المقام، نشاطر الأمين العام وجهة نظره بأن إسقاط الحكومة الشرعية في بوروندي بالقوة القسرية، التي انتخبت لتغيير الأمر الواقع من خلال الوسائل الديمقراطية، لن يحل مشاكل البلد. إنه يمثّل السيطرة المتواصلة لمجموعة عرقية معيَّنة على مقاليد السلطة. وإن الوسائل العسكرية لن تؤدي إلا إلى مزيد من العنف إذ أن البلد سقط في حلقة من العنف يبدو أنها ستستمر. ومن الواضح أن انقلاب ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ لن يؤدي إلا إلى تعقيد الحالة الخطيرة بالفعل بفرض المخاوف على جانب واحد وتعزيز شوكة المتطرفين على كل من الجانبين. والحل الدائم لا يمكن إيجاده إلا بإنشاء آلية سياسية لمشاطرة السلطة بين الأغلبية والأقلية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن يرسل المجتمع الدولي رسالة قوية إلى الزعماء الذين يتولون السلطة الآن في بوجومبورا وأن يتخذ التدابير اللازمة أولا، لضمان أن يقوموا فورا بإجراء مفاوضات غير مشروطة مع جميع الأحزاب داخل البلد وخارجه، وثانيا، أن يعودوا إلى النظام والشرعية الدستورية، وثالثا، أن يعاد تشكيل الجمعية الوطنية، ورابعا، أن يلغوا أوامر حظر نشاط أي حزب سياسي وأن يضمنوا الحماية لأعضائه. ولهذا من الأهمية بمكان أن يساعد المجتمع الدولي في التنظيم الفعال لمفاوضات شاملة من أجل التوصل إلى التسوية السياسية. ورأينا الواضح هو أنه إذا أجريت المفاوضات بإخلاص، فإنها ستعطي دفعة متجددة لحل جميع جوانب هذا

الصراع. وإن رغبة البورونديين في الخروج على التقاليد السياسية الماضية وبدء حوار يفضي إلى المصالحة الوطنية يجب احترامها. ولن يؤدي الفشل في ذلك إلا إلى السماح باستمرار الحالة الراهنة التي تتمثل في الفوضى السائدة والإفلات من العقاب لمرتكبي أعمال العنف.

وفي هذا المضمار، نثني على الاستجابة العاجلة والموحدة من جانب بلدان المنطقة ضد أولئك الذين يتولون السلطة الآن في بوروندي. وقد اتخذت القيادة الإقليمية، بدلا من ذلك، إجراءات للضغط على بوروندي لاستعادة احترام الشرعية الدستورية واستئناف عملية إيجاد تسوية سياسية شاملة من خلال الحوار والمفاوضات. ومن الضروري أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لهذه المبادرات الإقليمية. وإن عدم القيام بذلك سيبعث بإشارة خاطئة إلى بوجومبورا.

يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يقوم بدور محدد ثابت في التخفيف من مخاطر الكارثة الإنسانية في بوروندي. وبالنظر إلى هذا الاعتبار، يؤيد وفدي بالكامل إنشاء ممرات إنسانية لن تؤدي إلى التخفيف من المصاعب الاقتصادية التي سببتها الجزاءات فحسب، ولكن أيضا إلى خفض خطر المزيد من تصعيد التوترات بسبب عدم توفر الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ونود أيضا أن نقدم دعمنا لوضع خطة طارئة لاستجابة إنسانية عاجلة في حالة انتشار العنف أو حدوث تدهور خطير في الحالة في بوروندي.

وهناك دور آخر يمكن أن يقوم به مجلس الأمن في تعزيز الشفافية وإبلاغ المجتمع الدولي بالأحداث في بوروندي، سواء في الماضي أو في الحاضر. وفي هذا المضمار، يسعدنا أن ننوه بطبع ونشر نتائج لجنة التحقيق الدولية التي أجرت التحقيق في الاغتيال الذي وقع في عام ١٩٩٣ لأول رئيس بوروندي منتخب والمذابح التي أعقبت ذلك والتي قُتل فيها التوتسيون والهوتو. ونود أن نذكر بأن جميع الأشخاص الذين ارتكبوا أو سمحوا بارتكاب هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي يعتبرون مسؤولين شخصيا عنها وينبغي معاقبتهم على ذلك. يجب أن يقدم أولئك المسؤولون عن الجرائم ضد الإنسانية وضد أبناء وطنهم في هذه الحالة، إلى العدالة. ويمكن أن تسهم الأمم المتحدة أيضا في وضع نظم قضائية محايدة ومستقلة، فهذا سيحسم ويصحح واحدا من جوانب عدم المساواة الأساسية وأسباب الصراع في بوروندي.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي بأن أعرب عن التأييد الكامل لإيطاليا، كعضو في الاتحاد الأوروبي، للبيان الذي ألقاه الممثل الموقر لأيرلندا في هذه الجلسة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نقدر حقيقة أن الطلب المقدم من ممثل بوروندي الدائم، السفير انسانزي، لإجراء مداولات اليوم قد حظي بموافقة المجلس على نحو عاجل. ويعرف المجلس أن وفدي قدم دعمه الراسخ لهذا الطلب، كمسألة مبدأ هامة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن كل دولة عضو في الأمم المتحدة، وكل بلد، عضو أو غير عضو في مجلس الأمن، له الحق في أن يعرب بالكامل عن موقف بلده بشأن المسائل التي يعتبرها ذات أهمية حيوية لبلده.

يتابع المجتمع الدولي التطورات في بوروندي باهتمام متزايد. وتتكثف الأنشطة الدبلوماسية، فيما يتعلق بالتزام مباشر بإرسال مبعوث خاص وشخصيات بارزة من البلدان الأفريقية، وفي المقام الأول، الرئيس جوليوس نيريري، ومن منظمة الوحدة الأفريقية، ومن الولايات المتحدة الأمريكية، وبالطبع من الاتحاد الأوروبي. ونحن بحاجة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى التعاون الوثيق من كل شخص مهتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومما يبعث على التشجيع أن الوسطاء الرئيسيين لهذه العملية موحدون في تقييماتهم ومقاصدهم. وحتى في الوقت الذي أتكلم فيه الآن، يوجد الرئيس جوليوس نيريري في روما، حيث سيتلقى جائزة لمسعاه الذي لا يكل من أجل السلام.

وبالأمس، علمنا بالأنباء التي تفيد أن الرئيس السابق نيريري، قبل أن يغادر بلاده الى روما قابل الرائد بويويا في دار السلام. إن مجرد انعقاد هذا الاجتماع، وانعقاده في دار السلام، إنما يعتبر خطوة في الاتجاه السليم: الاتجاه نحو فتح حوار وطني بين جميع عناصر المجتمع البوروندي، بما فيهم جميع المنظمات المدنية بهدف إنهاء العنف وإعادة الديمقراطية البرلمانية بالكامل في البلد.

وتؤكد المؤشرات الأخيرة بشأن الحالة في بوروندي، ولا سيما تقرير الأمين العام، الوضع الداخلي المقلق في

بوروندي. فالقتال المكثف والهجمات على المدنيين في جميع أنحاء البلد جعلت الحالة الإنسانية بالغة السوء. وفي هذه اللحظة لا نستطيع أن نجزم بأن ظروفا أسوأ لن تحدث وأن أعمال إبادة جديدة لن تقع في بوروندي لأن إبادة للجنس سبق أن حدثت، كما فهمنا من صديقنا السفير سومافيا. ولهذا السبب طلب الأمين العام من الدول الأعضاء أن تعد خطط طوارئ لعملية حفظ السلام لإنقاذ المدنيين من مذبحة قاتلة.

ولهذا أصبح التوصل الفوري الى وقف إطلاق النار أولوية مطلقة، من أجل تفادي المزيد من القتل، والمزيد من العنف والمزيد من الدمار. وينبغي بناء مناخ من ثقة متبادلة أكبر. إن الشك والريبة يخلقان، في حد ذاتهما، التمزق والتوترات الأكبر. وإذا كان للحوار السياسي أن يبدأ، الحوار السياسي الجاد بالطبع، فيمكن لبوروندي عندئذ أن تضع أساس إعادة بناء حقيقية لمؤسساتها الديمقراطية وأن تسير من جديد على الطريق نحو التنمية الاقتصادية، التي بدونها، لن يتحقق سلام دائم في نهاية المطاف.

إن إيطاليا تدرك الترابط الوثيق بين مختلف المشاكل الإنسانية والاقتصادية والسياسية التي تتسم بها المنطقة مثلما تدرك المخاطر المستمرة لزعزعة الاستقرار.

وفي السعي للتوصل إلى حل دائم، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة اتباع نهج شامل ذي بُعد إقليمي. وإن وجود أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ في المنطقة يمثّل عاملا كبيرا من عوامل زعزعة الاستقرار. وعودتهم إلى بلدانهم الأصلية في ظل ظروف من الأمن والكرامة تُعد أمرا أساسيا لاستعادة السلام.

فالأمين العام بطرس بطرس غالي، والرئيس نيريري، والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيد أييلو، والمبعوث الأمريكي السيد ولب، يجمعون على التأكيد بأن دعم المجتمع الدولي أساسي للانطلاق مجددا بالعملية الديمقراطية في بوروندي. فإن كان مجلس الأمن يرغب في تنشيط عملية مصالحة وطنية لها مصداقيتها، فيجب أن يكون واضحا بالنسبة للأهداف التي ينبغي العمل من أجلها.

ولهذا فإننا نشعر بالامتنان للممثل الدائم لشيلي، السفير سومافيا، لتقديمه أثناء المشاورات غير الرسمية مشروع قرار يستهدف إرسال رسالة سياسية واضحة والاستجابة بطريقة ملموسة للصعوبات الكبيرة التي تواجهها بوروندي. ونرى أن من الأهمية القصوى بمكان أن يكون القرار بشأن هذه المسألة الدقيقة والمعقدة ثمرة توافق تام في الآراء في مجلس الأمن. وهناك مبدآن ينبغي أن يوجّها أعمال المجلس. أولا، ينبغي أن يتحرك بطريقة تشجّع الأطراف على المضي إلى طاولة المفاوضات بحسن نية وإرادة طيبة، وتجنب المواجهة. ويجب ألا تكون هذه مسألة فرض إرادة طرف على إرادة الطرف الآخر. فالأهم هو سيادة الحوار والتعاون الوثيق. وثانيا، ينبغي أن يخفف المعاناة الشديدة للسكان المدنيين، بدءا باللاجئين.

وفي السنتين الماضيتين خصصت إيطاليا لبوروندي حصة كبيرة من مساعدتها الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة إلى المنطقة. وتنوي الحكومة الإيطالية أن تطلق مجددا وإلى أكبر حد ممكن أنشطتها الإنسانية هناك وأن تنظر في المبادرات الجديدة الهادفة إلى تجديد عملنا باتجاه البلدان الأفريقية التي تربطنا بها وبصورة وثيقة روابط تاريخية واقتصادية وثقافية، وقبل كل شيء، روابط إنسانية.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طوال السنوات القليلة الماضية، ظلّت الحالة في بوروندي تشغل الأولوية في جدول أعمال هذا المجلس. مع ذلك، وبالرغم من استمرار اهتمام المجتمع الدولي وجهوده، لم تظهر أية إشارات على انخفاض حدة محنة الشعب البوروندي. بل إن ما يبعث على اليأس أن الأحداث التي وقعت في بوروندي تدلل على حقيقة أن بوروندي ليست بلدا يسمح بأبسط قدر من تعليل النفس بالآمال.

والتقرير الأخير للأمين العام المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ يعطي وصفا مفصلا للسقوط السياسي الذي تعاني منه الأطراف البوروندية، هذا السقوط الذي بلغ دركه الأسفل مع وقوع الانقلاب يوم ٢٥ تموز/يوليه، بالاضافة إلى وصف حيوي للحالة الأمنية والسياسية الحرجة، التي اتسمت بأعمال القتل الجماعي التي أرهبت قطاعات كبيرة من السكان. وكما ذكر المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، فإن الافتقار العام للأمان، ومناخ الخوف والكراهية والاستبعاد، وسيادة ثقافة الإفلات من العقاب، تسمم العلاقات الإنسانية وتشل جميع المبادرات الهادفة

إلى انتشال البلد من هوة الفوضى. وعلى وجه الخصوص، فإننا نشير بقلق شديد إلى ملاحظة الأمين العام بأن الحادث المؤسف الذي وقع في ٢٥ تموز/يوليه سيعزز من مخاوف مجموعة إثنية وسيقوي المتطرفين من الجانبين، الأمر الذي يزيد من العنف ويضاعف من معاناة الشعب البوروندي.

ويعتقد وفد بلدي أن الحالة الراهنة في بوروندي تؤكد على حقيقة أنه ينبغي للمجتمع الدولي، وبأقصى درجة من العجالة، أن يبذل كل جهد من أجل الحؤول دون المزيد من تدهور الحالة ووضع بوروندي مرة أخرى على طريق الحوار من أجل السلام والتسوية السلمية. إننا نشاطر الأمين العام ملاحظته بأن الصراع في بوروندي لا يتقبل حلا عسكريا وأنه لا بد من إيجاد آليات سياسية لتقاسم السلطة بمساعدة من الخارج. وفي هذا الصدد، لا يمكن لوفد بلدي إلا أن يعرب عن خيبة أمله حيال عدم مقدرة الأطراف البوروندية على اغتنام الفرصة التي هيأتها عملية موانزا وعملية أروشا الأولى المدفوعة بصورة خاصة بالجهود الدؤوبة للرئيس السابق نيريري.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على الأهمية الحاسمة لقرارات قمة أروشا الثانية. ونقدر تقديرا عاليا، ضمن أمور أخرى، تصميم بلدان المنطقة على التصرف بطريقة موحدة وحاسمة وفورية. ونؤيد تأييدا تاما التدابير المتخذة في مؤتمر القمة لممارسة مستوى معقول من الضغط على الأطراف البوروندية للبدء مجددا بمفاوضات جدية للتوصل إلى تسوية سلمية في بوروندي. وهذه المبادرة الإقليمية دليل على تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمجتمعات الإقليمية، وتكمّل الوفاء بهدف الأمم المتحدة. كما أنها تمثّل معلما تاريخيا بارزا في تعزيز التزام المنطقة بالديمقراطية من خلال إعلانها، بعبارات قاطعة لا لُبس فيها، إنها تقف ضد الإطاحة بالحكومة الشرعية. وإنني لعلى يقين بأن هذه المبادرة لا بد وأن تترك أثرا مديدا ومفيدا على المستقبل الديمقراطي للقارة الأفريقية. وحيث أن المجتمع الإقليمي توصل الآن إلى اتخاذ تدابيره الخاصة، يتعين على مجلس الأمن أن يستأنف الاضطلاع بمسؤوليته في الحفاظ على السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

والآن أود أن أقترح تقديم مبدأين توجيهيين رئيسيين من أجل التفكير بمسار عمل المجلس في المستقبل. أولا، ينبغي أن نراعي أهمية أن نأخذ في الاعتبار بصورة جدية خطورة وتفجر الحالة في بوروندي. وينبغي أن يكون عملنا موجها نحو التخفيف من خطر اندلاع سلسلة من ردود الفعل التي يمكن من غير قصد أن تحول الحالة إلى أزمة كبرى. ثانيا، لا يمكننا أن ننتظر طويلا، إذ أن هذا من شأنه أن يرسل رسالة خاطئة إلى الأطراف البوروندية. ونرى لزاما علينا أن نجعل هذه الأطراف تكف عن العنف وتلتزم بحل تفاوضي للصراع. وينبغي أن نوجه جميع جهودنا نحو تشجيعها على أن تستأنف، ودون تأخير، عملية حوار سياسي يجمع كل القوى السياسية في بوروندي دون استثناء ودون شروط مسبقة.

وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا قويا الجهود المبذولة من جانب الرئيس السابق نيريري، وزعماء المنطقة والوسطاء الدوليين في المساعدة على تسهيل هذه العملية. وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب أن ندرس كل خيار تحت تصرفنا. والحقيقة أنه ليس من السهل تحقيق توازن مناسب بين ضرورة العمل ومخاطره. غير أن هذه المهمة ليست مستحيلة.

ومن ناحية أخرى، هناك حاجة ملحَّة على حد سواء للتخطيط لحالة الطوارئ بدرجة أكبر وعلى نطاق أوسع، كما يتضح ذلك في تقرير الأمين العام. ومما يؤسف له أن نجد أن هذا التخطيط لحالة الطوارئ ما زال ينبغي تطويره تماما بسبب مستوى الالتزام غير الكافي من جانب الدول الأعضاء. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي لنا أن نيسر، على سبيل الاستعجال، تخطيط حالة الطوارئ كجزء أساسي من خطة عملنا. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمانة العامة على الجهود الحميدة التي بذلتها حتى الآن لهذه القضية، على الرغم من القيود العديدة.

وقبل أن أنهي بياني، يود وفد بلدي أن يعرب عن اعتقاده بأن مناقشة اليوم بشأن بوروندي جاءت في الوقت المناسب والملائم تماما. ولقد حان الوقت لنا لاتخاذ مبادرة من أجل الإدارة الفعالة للأزمة في بوروندي. ومناقشة اليوم ستقدم لنا معلومات قيّمة من جانب العديد من البلدان المعنية، والتي ستستخدم في صقل مداولاتنا. ويتمنى وفد بلدي أن تقودنا مناقشة اليوم إلى اتخاذ مجموعة إجراءات تخدم على أفضل نحو مصالح الشعب البوروندي والمجتمع الدولي.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لما كان وفد بولندا قد ضم صوته الى البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فإنني أود فقط أن أعقب على المسائل التي لها أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلادي.

إننا نشعر، كما هو حال أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، بقلق بالغ إزاء الحالة السائدة في بوروندي. إن مستقبل ذلك البلد في كفة الميزان، وكذلك السلم والأمن في المنطقة برمتها. هذه حالة طوارئ حقيقية. لقد أزف الوقت ليجد قادة بوروندي طريقهم نحو السلام والديمقراطية والأمن. إننا نحثهم على البدء فورا بحوار سياسي هادف. ويجب أن يعالج هذا الحوار جذور الصراع، وهو صراع، كما قال الأمين العام عن حق في تقريره، لا يقبل حلا عسكريا. فلا بد من إعطاء مقعد على طاولة المفاوضات لجميع القوى السياسية في بوروندي ولجميع قطاعات المجتمع.

وأسمحوا لي أن أؤكد دعم وفد بولندا للقادة الإقليميين، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والرئيس السابق جوليوس نيريري، الذين أبدوا صبرا ومهارة في جهودهم لتيسير السعي الى إيجاد حل سلمي في بوروندي. ويود وفدي أن يعلن تأييده لعمل المبعوث الخاص للولايات المتحدة ولعمل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ونحن نأمل أن تكون الأطراف في بوروندي على استعداد للاستفادة من هذا النوع من المساعدة الدولية.

إننا نحث القادة في بوروندي على إعلان وقف إطلاق النار على الفور ووضع حد للعنف المستمر في البلاد. واسمحوا لي أن أعرب، كما فعلت في مناسبات سابقة عديدة، عن عميق تعاطفنا مع شعب بوروندي الذي يدفع ثمنا باهظا لفشل قادته في اقامة حوار فيما بينهم. ولا تزال الحالة الإنسانية في بوروندي تثير لدينا قلقا كبيرا. وينبغي للأطراف في الصراع أن يدركوا مسؤوليتهم عن أرواح الناس ورفاهيتهم.

إن هذه المناقشة هامة. ونحن على اقتناع بأن الآراء المعرب عنها في هذه القاعة ستنير لنا الطريق في البحث عن أفضل رد على الحالة في بوروندي.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه دعا المجلس الزعماء العسكريين في بوجمبورا الى

"استعادة الحكومة والعمليات الدستورية، بما في ذلك استمرار الجمعية الوطنية المنتخبة والمؤسسات المدنية واحترام حقوق الإنسان". (S/PRST/1996/32، الفقرة الثانية).

وللأسف أنه لم يحدث أي تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. ولم يتخذ قادة الانقلاب العسكري الذي وقع يوم ٢٥ تموز/يوليه في بوجمبورا أية خطوات واضحة لاستعادة الديمقراطية، وظلت عمليات القتل العشوائي على الجانبين مستمرة.

ويشير آخر تقرير للأمين العام الى زيادة تدهور الوضع في بوروندي بصورة مقلقة والى فشل القادة المدنيين والعسكريين معا سواء في حل خلافاتهم أو في الاستجابة للتحذيرات الواضحة التي وجهها الأمين العام، ومجلس الأمن، والعديد من زعماء العالم.

وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها دول المنطقة لممارسة الضغط على زعماء الانقلاب. وسنسعى قبل كل شيء الى تأييد أهداف أروشا في دعوة النظام الجديد الى الشروع فورا ودون قيد أو شرط في إجراء المفاوضات مع جميع الأطراف داخل البلد وخارجه، والعودة الى النظام الدستوري والشرعية، وإعادة الجمعية الوطنية، ورفع الحظر عن جميع الأحزاب السياسية. كما نؤيد بقوة النية المعلنة لتلك الدول بالتعاون على الوجه الأكمل مع الأمم المتحدة والعمل على اعتماد تدابير تهدف الى تفادي وقوع كارثة إنسانية في بوروندي.

وفرضت دول أروشا أيضا جزاءات اقتصادية على بوروندي. ونحن نؤيد بقوة هذه الخطوة ونعتقد أنها تدل على تصميم دول الإقليم على تحقيق الأهداف التي أشرت اليها أعلاه. ونأمل أيضا أن تقنع هذه الجزاءات زعماء الانقلاب بأنهم ليس أمامهم من خيار سوى وقف القتال والشروع بحوار سياسي. وإذا لم يحدث ذلك، فإن مجلس الأمن على استعداد للنظر في اتخاذ إجراء جديد

دعما لوقف القتال أو الإجبار على وقف القتال. ويمكن أن يشمل هذا الإجراء فرض حظر على الأسلحة أو توجيه العقوبات ضد قادة الأطراف، حسبما يقتضيه الوضع. ويجب تنفيذ جميع الجزاءات بدقة للسماح باستمرار الإغاثة الإنسانية لئلا تضر بالمدنيين الأبرياء الذين يعانون بالفعل من هذه الأزمة التي تمزق البلاد. وبالطبع ينبغي أن نكون على استعداد لدعم أي تقدم حقيقي في السلام والحوار.

ويجب أن تكون التدابير الجديدة المتخذة في الأمم المتحدة وفي المنطقة متسقة بصورة دقيقة مع الأحداث في بوروندي. فمصير بوروندي في أيدي البورونديين اليوم، أكثر من أي وقت مضى. وإننا نرسل رسالة قوية الى النظام الحالي والى المتمردين داخل بوروندي وخارجها بأن المجتمع الدولي لن يسمح بوقوع إبادة جماعية وبالتهديد الذي تشكله على السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وعلى جميع الأطراف أن تلتزم بوقف أعمال القتال والدخول في حوار يرمي الى إعلان وقف دائم لإطلاق النار، ووضع حد للقتل، والتوصل الى تسوية سياسية شاملة.

ويشير تقرير الأمين العام عن حق الى أن الصراع في بوروندي غير قابل لحل عسكري. ويتعين على الأطراف في بوروندي أن تتجاوز مشاعر الريبة والمخاوف العميقة فتحدد الآليات السياسية الفعالة وتستحدثها لنفسها.

وتشيد الولايات المتحدة مع التقدير الكبير بالجهود التي يبذلها الأمين العام وموظفوه؛ وبعمل الممثل الخاص للأمين العام، السيد فاغي؛ وبمنظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام، السيد سليم سليم؛ والرئيس نيريري، رئيس تنزانيا السابق؛ وقادة الإقليم من أوغندا وتنزانيا ورواندا وزائير وكينيا، الذين اجتمعوا في أروشا في ٣١ تموز/يوليه؛ وبالممثلين الآخرين للمجتمع الدولي الذين عملوا بدأب لتفادي زيادة تدهور الوضع في بوروندي.

ويشير تقرير الأمين العام الى أن الأمانة العامة واصلت تيسير التخطيط للطوارئ من أجل الاستجابة الإنسانية العاجلة في حالة حدوث أزمة في بوروندي. وبينما لا نزال نعطي أولوية قصوى لتشجيع التوصل الى حل سلمي على أساس الحوار السياسي، فإن حكومتي ترحب بالانتهاء من التخطيط للطوارئ في بوروندي، والذي يضمن أن تعمل وكالات الأمم المتحدة سويا لتقديم أقصى قدر من المساعدة الطارئة في حالة حدوث تصاعد خطير في الصراع. وتعمل الولايات المتحدة عن كثب مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في نهجها ذي الشقين للتخطيط العسكري للطوارئ، وتواصل حث الحكومات الأخرى على دعم هذا الجهد. ويجب على المجتمع الدولي دوما أن يفترض إمكانية حدوث أسوأ ما يمكن في بوروندي. ويجب على المجتمع الدولي أن يتفادى تكرار الفظائع التي حلت برواندا. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه للعمل عند الحاجة.

ولذلك يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء جديدا. وتحقيقا لهذه الغاية، سنعمل مع بقية أعضاء المجلس هذا الأسبوع للتوصل الى قرار يرسل رسالة واضحة وصريحة الى زعماء الأطراف في بوروندي: أوقفوا القتل الآن وأشرعوا بحوار فوري. ودون تحقيق تقدم في الوقت المناسب صوب تحقيق هذين الهدفين، سيكون من الصعب تفادي حدوث أزمة إنسانية. ولكن مع التقدم يمكن استئناف الدعم الدولي.

السيد لوبيس كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): للأسف عودنا التاريخ الحديث لبوروندي على المشاكل والاضطرابات العرقية والسياسية من جميع أشكالها. فهيمنة أقلية طائفية وتسلطها، وتمرد الأغلبية، والصراع الشرس على السلطة السياسية، والصراعات والمواجهات والمذابح والعداوات وما الى ذلك، ظلت لأكثر من ٣٠ سنة ساحة لأكثر الأحداث المفجعة التي عرفتها أفريقيا. وإن التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في بوروندي يشهد على هذا الوضع المأساوي ويؤيد للأسف وجهة النظر العامة هذه.

واليوم، وحسبما ترتئيه الأهواء السائدة وأفضليات الساعة، فإن بوروندي إما أن تستأثر باهتمامنا وتكون مصدر حيرتنا وتثير الشكوك حول ضمائرنا، أو أنها سيُلقى بها جانبا مع المسائل الأخرى لأن البعض يعتبرها مسألة تافهة.

إن شعب بوروندي يستحق أن يوجه مجلس الأمن اهتمامه الى مستقبله، إذ لا يجوز في واقع الأمر لأي قدر محتوم أن يمنعه من أن يتمتع بمستقبله تمتعا كاملا وبحرية، ناهيك عن الوقوف عثرة في طريق تقدمه نحو الوحدة الوطنية والسلام.

كان الإنقلاب العسكري في بوروندي في ٢٥ تموز/يوليه الماضي عملا من أعمال العنف لتحدي النظام الدستوري القائم. وسرع دورة العنف واغتصب السلطة السياسية بصورة تعسفية على حساب الديمقراطية والمصالحة الوطنية والسلام في ذلك البلد. وما من شك في أن ذلك العمل كان عملا غير قانوني يراد به تأكيد فوقية السلاح على بطاقات الاقتراع. يجب رفض هذا العمل وإدانته إدانة قاطعة.

إن شعب بوروندي، وهو في الوقت نفسه شاهد شاك وضحية بريئة للتطرف الذي يمارسه المعسكران كلاهما، يجد نفسه في شباك دائرة عنف جهنمية. لقد اختل التوازن الذي كان من الصعب إقامته ويتفشى الآن بلا هوادة ولا كابح وباء العنف تغذيه أحقاد مكبوتة منذ أجيال.

ويتفاقم النزاع في بوروندي نتيجة للاعتقاد الراسخ لدى كل من الطائفتين بأن بقاءها سيتهدد ما لم تكن هي الماسكة بزمام السلطة. ومن الواضح تماما، أن هذا الصراع لا يوجد له حل جاهز، أو حل مفروض من الخارج. فعلينا أن نجد نوعا من الآلية السياسية تيسر تقاسم السلطة بين المجموعتين العرقيتين، الهوتو والتوتسي. علينا أن نهدئ مخاوف إحداهما وأن نعمل على تعزيز ثقة الأخرى.

فالإخلال المفاجئ باتفاقية الحكم المبرمة عام ١٩٩٤، والتي كانت الإطار القانوني الوحيد الذي تمتع بقدر من الثقة لدى معظم الفاعلين على الساحة السياسية كان كافيا لدفعهم الى قبوله، قد يؤدي مرة أخرى الى تفجير ثورة العنف وقد يؤدي الى زيادة آلام الشعب البوروندي وإطالتها.

إن مجلس الأمن لا يسعه السكوت على استخدام القوة لتسوية الحالة في بوروندي. يجب على الجيش البوروندي وقادته أن يحترموا الشرعية الدستورية والمؤسسات المنبثقة عنه. يجب أن تسكت المدافع وأن تفسح المجال للحوار.

في الواقع، نعتقد أن المصالحة الوطنية هي الطريق الوحيد لإقامة وتوطيد سلام دائم في بوروندي. وغينيا - بيساو توجه نداء عاجلا الى أشقائها وشقيقاتها في بوروندي بأن يطرحوا جانبا انتماءاتهم السياسية وأصولهم العرقية وميولهم الإيديولوجية وأن يشرعوا بإخلاص وشجاعة وعلى الفور في حوار مفتوح وبناء لتهيئة مناخ من الثقة والتعارف والاحترام المتبادل يفضي الى تحقيق السلام والأمن للجميع في كافة أرجاء أراضي الوطن.

ما الذي يتوقعه منا شعب بوروندي؟ ما الذي نستطيع أن نقوم به معا هنا والآن، الذي ربما يساعد على إعادة الجنود البورونديين الى ثكناتهم وإدخال الديمقراطية التعددية الى بوروندي؟ كيف نستطيع أن نعمل لإعادة الشرعية الدستورية في أعقاب الانقلاب الذي جرى في ٢٥ تموز/يوليه الماضي؟ ما هي الوسائل المتاحة لنا لحث الطغمة العسكرية الحالية، وأعني إرغامها، على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية؟ وأخيرا، ما هو غرض ونطاق الجزاءات المفروضة على بوروندي من قبل جاراتها؟

ينبغي التشجيع على استئناف الحوار والمفاوضات في إطار محادثات موانزا التي دارت تحت رعاية الرئيس السابق جوليوس نيريري. ويبدو لنا أيضا أن الجزاءات التي فرضتها جارات بوروندي بطريقة انتقائية ومحددة الهدف والمدة ضد المسؤولين عن الإنقلاب، ومؤيديهم، قد تساعد على تسريع هذه العملية. ولسوف يحدث ذلك شريطة أن تحظى هذه الجزاءات بالتأييد مبدئيا من سائر المجتمع الدولي وشريطة أن تكون مصحوبة بتدابير يمكن بها الحد من تكلفتها للمجتمع. فأي إجراء انفرادي أو جماعي من جانب دولنا يجب أن يتبع هذا المنطق وأن يكون مما يفضي الى إعادة الشرعية والسلام الحقيقيين في بوروندي.

والتدابير الإنسانية برأي وفدي ينبغي أن تستمر وكذلك، يجب أن تدرس بدءا من الآن جميع الطرائق لاستئناف المعونة الإنمائية متى استقر السلام والمصالحة الوطنية والديمقراطية والاحترام الدقيق لحقوق الإنسان وانتهت هذه الأمور الى الترسخ في تفكير وسلوك جميع مواطني بوروندي، الذين سيجتمعون في النهاية وسيتلاحمون في أمة واحدة موحدة.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تنظر هندوراس بمزيد من القلق الى استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في بوروندي، التي تفاقمت بالانقلاب الذي حدث في ٢٥ تموز/يوليه

الماضي، وبما يشكله استمرار هذه الحالة من تهديد للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

يرى وفد هندوراس أن تأثير العنف العرقي ومعاناة سكـــان بوروندي ونزوح اللاجئين على استقرار المنطقة بوجه عام سيستمر الى أن يعاد النظام الدستوري وإلى أن يبـــدأ الحوار السياسي الضروري بين الطرفين لتيسر التوصل الى تسوية شاملة للحالة.

لذلـــك، فـإن وفدي يوجه نداء عاجلا الى الأطراف البوروندية بأن تبذل كل جهد لازم لتوليد الثقة المتبادلة وتهيئة الظروف للسلام والمصالحة الوطنية. ونحثهم على العمل، دون إبطاء لإيجاد الآليات السياسية المناسبة التي تجعل من الممكن التوصل الى حل للأزمة يرضاه الجميع، مع العلم بأن قيام تسوية سلمية شاملة ودائمة تحدد الكيفية التي سيجري بها تقاسم الحكومة بين الهوتو الغالبية والتوتسي الأقلية هو الأمر الوحيد الذي يشكل العنصر الأساسي لإقرار السلام والوئام بين البورونديين، والعودة ببوروندي الى الطريق نحو الديمقراطية وتيسير التعاون الدولـــي من أجل إعادة البنـــاء والتنمية والاستقـرار في البلد. فلا يمكن إلا مـــن خــــلال الحوار تحقيق التوافق الديمقراطي والمؤسسي الذي يساعـد على تحقيق السلام والأمن والطمأنينة الى سكان بوروندي.

نحن ندرك أن العمل في الظروف الحالية على إقامة حوار سياسي عريض القاعدة، مهمة شاقة. ولهذا السبب، يكون الدعم الذي يمكن أن يقدمه المجلس لاستئناف الحوار والمفاوضات تحت رعاية عملية موازنا للسلام أمرا هاما، كدعمه للجهود التي يبذلها الرئيس التنزاني السابق، جوليوس نيريري لتيســـر إيجاد حل سياسي للأزمة. ونعتبر من الجوهري أيضا دعم المجلس للجهود والمبـــادرات الإقليميـــة التي اتخذت للمساعدة على إيجـــاد حل سلمي للحالة في بورونــــدي، وخاصـــة القـــرارات التي اتخذت في اجتماع القمة الثاني في أروشا.

يدرك وفدي أن الحالة الراهنة في بوروندي تمثل تهديدا للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. هناك لا تزال إمكانية حدوث تصاعد في أعمال العنف في بوروندي، يمكن أن يتطور ليشمل المنطقة كلها. ولهذا السبب نعترف بأهمية المبادرات الإقليمية والدولية المختلفة، لا سيما مبادرات منظمة الوحدة الأفريقية وجهود الرئيس السابق نيريري من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة في بوروندي.

وفيما يتصل بالحالة الانسانية، نعتقد أنه، إلى أن يتم انهاء العنف العرقي ويوضع حد لمناخ الافلات من العقاب ولانتهاكات حقوق الانسان، ستظل إبادة الأجناس احتمالا قائما في بوروندي. ولهذا السبب نرى أنه ينبغي في نفـــــس الوقت الذي تبذل فيه جهود لاقامة حوار بين الأطراف البوروندية، الاستمرار في وضع خطط للطوارئ للاستجابة الانسانية السريعة في حالة انتشار العنف على نطاق واسع أو زيادة الوضع سوءا في البلد.

ويدرك وفدي أن الأمر متروك للبورونديين أنفسهم لصياغة مصيرهم وللتغلب على العقبات التي تعترض سبيل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية. وأهم مسألة في الوقت الحالي هي عودة النظام الدستوري فورا وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ونعيد تأكيد ندائنا بتنظيم حوار، دون تأخير، يجمع بين جميع القوى السياسية في بوروندي ويسمح بالتوصل إلى توافق آراء ديمقراطي ومؤسسي، وهو الأسلوب الواقعي الوحيد لايجاد حل دائم للأزمة.

السيد عبد العزيز (مصر): تتابع مصر باهتمام وقلق تطور الأوضاع في بوروندي منذ أحداث ٢٥ تموز/يوليه الماضي، ومـــا تبع ذلك من ردود أفعال دول الجوار الأفريقـــي، ليس فقط لخطورتها على استقرار هذه المنطقة الهامة من القارة الأفريقية وإنما لأن تحرك الجيش البوروندي للاستيلاء على السلطة وتنصيب رئاسة جديدة للدولة يستهدف إجهاض تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في قمة أروشا الأولى، التي كانت تقضي بإيفاد قوة أفريقيـــــة لفرض الأمن والاستقرار في بوروندي، وهي الفكرة التي كانت الحكومة البوروندية نفسها قد طرحتها وحظيـــت بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية في قمة ياوندي.

لقد أثبتت التطورات فـــي بورونـــدي وأخطرها استمرار أعمال القتل العرقي، خاصة ما ورد في تقارير منظمة العفو الدولية، عن مقتل الآلاف من المدنيين العزل في مقاطعة جيتيغا، إنه لا بديل عن التوصل إلى صيغة سياسية لاقتسام السلطة تضمن حقوق الأغلبية والأقلية معا. وتتلافى الأخطاء والممارسات التي شابت تنفيذ اتفاق الحكم لعام ١٩٩٤.

لقد أضحى واضحا أن الأطراف البوروندية ليس بوسعها أن تتفق فيما بينها وأنهم بحاجة إلى مساعدة خارجية. ومن هذا المنطلق أيدت مصر تماما الجهود التي تبذلها دول الجوار الأفريقي والرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة، باعتبار أن هذه الدول تدرك أكثر من غيرها جذور وأبعاد الأزمة وهي التي تتحمل أعباء وأخطاء استمرارها، فضلا عن أن هذه الجهود تعد امتدادا لوساطة الرئيس نيريري وغيرها من جهود الوساطة.

ومن نفس المنطلق، فإن مصر تؤيد الجهود والمواقف التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية من الأزمة، خاصة وأن بعثة مراقبي المنظمة الأفريقية تتواجد داخل بوروندي منذ أكثر من ثلاث سنوات وكان لها السبق في التعامل مع الأزمة هناك.

ترى مصر ضرورة اتخاذ عدة اجراءات فورية لاستعادة الشرعية في بوروندي، أهمها رفع الحظر عن الأحزاب السياسية، وإعادة تنصيب الجمعية الوطنية، وبدء مفاوضات جادة وغير مشروطة مع كافة القوى السياسية والعسكرية في البلاد بوساطة الرئيس نيريري، وضمان أمن وسلامة أفراد الحكومة السابقة، والوقف الفوري لكافة أعمال العنف، وضمان إيصال المعونات الانسانية إلى محتاجيها في كافة أرجاء البلاد، فضلا عن ضمان سلامة وأمن موظفي هيئات الاغاثة الدولية والاقليمية.

وتتفق مصر مع التقديرات التي تشير إلى أنه من الخطأ استبعاد وقوع مذابح عرقية. وبالتالي فإننا نبرز أهمية استمرار الاعداد لخطط الطوارئ للتدخل الانساني إذا ما اضطر المجتمع الدولي للتحرك لانقاذ حياة الأبرياء. وأود هنا الاشارة إلى أن اختلاف التفسيرات حول الجهة الكلفة بالتخطيط لمثل هذه العملية قد أعطى إشارات خاطئة حول جدية التوجه برمته. وهو ما يجب تلافيه مستقبلا لدى التعامل مع أزمة معقدة من هذا النوع.

إننا نأمل أن تتجاوز الأطراف البوروندية الحاجز النفسي الذي يحول دون إقرارهم بأنه يتعذر فرض أوضاع تهدر حقوق طرف من الأطراف وأن يتخطى البورونديون أحداث الماضي البعيدة والقريبة معا وأن تحل الثقة محل الريبة والخوف. إننا نأمل أن تدرك الحكومة الحالية ما ينتظره منها المجتمع الدولي. وفي هذا السياق نأمل في أن تكون مقابلة الميجور بويويا مع الرئيس نيريري مؤخرا خطوة جادة في هذا الاتجاه.

إن مصر لا تزال على اقتناع بأن مشاكل منطقة البحيرات العظمى الأفريقية يتعذر إيجاد حلول دائمة لها دون أخذ الأبعاد الاقليمية لهذه المشاكل في الاعتبار. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي ودول الجوار الأفريقي والوسطاء الدوليون جهودهم للتمهيد لعقد مؤتمر إقليمي للأمن والتنمية في منطقة البحيرات العظمى في التوقيت المناسب وبعد الاعداد الجيد الذي يضمن نجاحه. وطبيعي فإن نجاح مثل هذا المؤتمر سيعتمد على تواجد الرغبة لدى الأطراف في التوصل إلى حلول سياسية قابلة للدوام في بوروندي.

وأخيرا، فإن وفد مصر يعبر عن تقديره لجهود الأمين العم ومعاونيه المختصين بالأزمة البوروندية وممثله الخاص في بوروندي.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليست هذه المناقشة الأولى التي عقدناها في هذه القاعة حول بوروندي. إن ما استجد منذ المناسبة الأخيرة هو الانقلاب الذي حدث ضد الحكومة الدستورية في البلد، وقوة استجابة المنطقة لهذه الحالة وعزمها على إعادة النظام السياسي والدستوري، مما يدعو إلى الأمل. أما الذي لم يتغير، كما أوضح تقرير الأمين العام، فهو العنف المروع الذي ما زال يعاني منه أبناء بوروندي على أيدي أشقائهم البورونديين.

إننا نتفق مع النتيجة التي توصل إليها الأمين العام، بأن النزاع في بوروندي غير قابل لحل عسكري وأن المجتمع الدولي عليه مواصلة تركيز جهوده على الجمع بين الأطراف لانهاء القتال وإعادة الحكومة الشرعية وتحقيق المصالحة الوطنية الدائمة في بوروندي.

وترحب حكومتي وتؤيد كامل التأييد المبادرات التي أقدم عليها في أروشا زعماء الدول المجاورة لبوروندي وجهود الوساطة التي يبذلها الرئيس السابق نيريري بصورة خاصة. ونرحب بالنهج المبدئي لبلدان المنطقة نحو التغيير غير الدستوري للحكومة الذي حدث في بوروندي في ٢٥ تموز/يوليه، ونشاطر عزمها على الضغط من أجل عودة النظام الدستوري وتسوية تفاوضية لوضع حد لهذا النزاع الذي طال. ونرحب

بالقيادة الأفريقية، مع الامتناع بأن مجلس الأمن والمجتمع الدولي عليهما القيام بدور حيوي كذلك.

وهناك قرار معروض على المجلس الآن يجب، في رأينا، أن يكون أداة هامة لتنسيق الاستجابة في المنطقة مع استجابة المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. ونؤيد القرارات التي اتخذت في أروشا بشأن الجزاءات الاقتصادية، ونشاطر الأمين العام قلقه حيال الأثر المحتمل للجزاءات على الامدادات الانسانية والعاملين في المجال الانساني. ولا بد من السماح للوكالات الانسانية بالوصول إلى المحتاجين دون قيود، وتمكينها من العمل في ظروف من الأمن الملائم. ولذلك، نرحب بقرار الزعماء الاقليميين بإنشاء لجنة تنسيق إقليمية في نيروبي. وضمان أن الامدادات الانسانية سيسمح لها بالوصول. وندعو جميع الأطراف في بوروندي إلى التوقف عن الهجوم على العاملين في ميدان المعونة وضمان تمكينهم من العمل في ظروف آمنة.

ونرى أيضا أن هناك ضرورة مستمرة لوجود مراقبي حقوق الانسان في بوروندي، ونشيد بالفريق الموجود هناك في الوقت الحالي لما حققه حتى الآن، وما أبداه من شجاعة في ظروف عصيبة.

لقد أعلن الرائد بويويا عن وعود كثيرة منذ ٢٥ تموز/يوليه. كما اتخذ اجراءات تتعلق بالتحكم في القوات المسلحة يمكن اعتبارها إيجابية. وفي الوقت ذاته، من الواضح أن أعمال القمع مستمرة، وأنه لا يوجد اتفاق وطني حتى الآن وراء اقتراحه بتمديد الفترة الانتقالية قبل العودة إلى الحكومة الدستورية. إن عليه أن يستجيب للشواغل التي أعرب عنها الزعماء الإقليميون. ونحن نرحب بأنه صرح علنا بأنه مستعد للبدء في حوار، وأنه اجتمع بالرئيس السابق نيريري. وندعو بالمثل الأطراف الأخرى في الصراع إلى الالتزام بالمحادثات المبكرة بين جميع الأطراف.

وينبغي لجميع الأطراف أن تتفق الآن على الوقف الفوري لإطلاق النار وأن تبدأ مفاوضات جادة. واذا أعلن عن وقف إطلاق النار، فنحن على استعداد لتقديم المساعدة العملية للجهود الإقليمية لضمان الأمن الكافي للجميع في بوروندي. وحالما تحققت التسوية الدائمة، فنحن على استعداد للإسهام في جهود دولية لاستعادة اقتصاد بوروندي دعما لهذه التسوية.

ولئن كان من الصحيح التركيز على التوصل إلى التسوية، فإننا نتفق مع الأمين العام على أنه يجب مواصلة الإعداد للطوارئ في حالة عدم كفاية الجهود الإقليمية والدولية للحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية في بوروندي.

وأخيرا، فإن مسؤولية إنهاء عمليات القتل تقع على عاتق زعماء بوروندي والفصائل التي توجد خارجها. ويجب عليهم أن يتخذوا إجراء الآن لكي يمكن أن تبدأ عملية حوار سياسي حقيقي. ونحن نشجع أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة في البلد في الوقت الحالي على العمل من أجل بلدهم عن طريق التوصل إلى الاتفاق مع المجموعات الأخرى. واغتنام الفرصة التي أتاحتها عملية أروشا للبدء في العملية الصعبة والتي لا مفر منها في الأجل الطويل لإعادة بناء دولة واحدة في ظل دستور يحظى بأكبر قدر ممكن من الدعم.

السيد هي يافي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): نرحب بالمناقشة المفتوحة عن الحالة في بوروندي من جانب مجلس الأمن. ونعتقد أن هذا سيساعد المجتمع الدولي على التوصل إلى تفهم مشترك لتسوية مناسبة لمسألة بوروندي.

ونرى أن مفتاح تسوية مسألة بوروندي يكمن في المصالحة الوطنية والتعايش السلمي والمشاركة في السلطة من جانب المجموعتين العرقيتين في بوروندي. في حين أن السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف هو أن توقف جميع الأطراف في بوروندي كل الأعمال العدوانية فورا وأن تبدأ الحوار والمفاوضات دون شروط بهدف إيجاد حل سياسي لتحقيق السلم الدائم والاستقرار والأمن في البلد. ونعتقد أن المجتمع الدولي أيضا يجب عليه أن يأخذ ذلك في الاعتبار عند بذل جهوده الرامية إلى تسوية مسألة بوروندي. والمهمة الملحة التي تواجه المجلس الآن في هذه المسألة هي حمل جميع الأطراف البوروندية على أن تفهم فهما بينا هذه الحالة، وأن تتخلى عن استعمال القوة وأن تكرس نفسها للمفاوضات السلمية الحقيقية.

ونحن نشاطر الأمين العام رأيه في أن مسألة بوروندي لا تسمح بحل عسكري وأنه يجب إيجاد حل سياسي بدلا من ذلك. وهناك عوامل تاريخية ومعاصرة معقدة وراء مسألة بوروندي. لهذا فليس من السهل أبدا

أن تحسم كلية. إلا أننا نعتقد أنه يجب، بل ويمكن، أن تحسم هذه المسألة حسما تاما، لأن ذلك لن يفيد شعب بوروندي فحسب، بل يسهم أيضا في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. وشعب بوروندي الذي عانى معاناة شديدة من الفوضى والصراعات يتوق إلى الاستقرار. ونرى أن الحل النهائي لمسألة بوروندي يكمن بيد الشعب البوروندي نفسه. ونحن نحث بشدة زعماء جميع الأطراف البوروندية على أن تنطلق وفقا لطموحات شعبها ومصلحته الوطنية؛ وتنبذ الكراهية العرقية وتلتزم بالمصالحة الوطنية÷ وتنبذ العنف وتسعى إلى الحوار؛ وتنبذ الاقتتال بين الفصائل وتعمل لخدمة المصالح الوطنية. ونحن، كعهدنا دائما، سنؤيد كل التدابير التي تسهم في تحقيق السلم والاستقرار في بوروندي.

ونود أن نعرب عن تفهمنا للجهود التي بذلتها لفترة من الزمن البلدان الافريقية، وبخاصة البلدان المجاورة لبوروندي، في سبيل تسوية مسألة بوروندي. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر بصفة خاصة الجهود الدؤوبة للرئيس نيريري، الرئيس السابق لتنزانيا، في التوسط لحل الأزمة في بوروندي. وقد قدمت حكومة الصين المساعدة، على قدر طاقتها، للرئيس نيريري في أنشطته الهادفة إلى حسم مسألة بوروندي، وسنواصل تقديم دعمنا في جميع المجالات مستقبلا. ونأمل أن تتعاون الأطراف البوروندية تعاونا وثيقا مع الرئيس نيريري بهدف إعادة بلدها إلى مسار السلام والديمقراطية والوحدة والانتعاش في وقت مبكر.

ولقد كانت حكومة الصين دائما مهتمة اهتماما بالغا بمصير الشعب الافريقي. ونحن نتعاطف تعاطفا عميقا مع شعب بوروندي في معاناته الناجمة عن استمرار القتال والفقر. ونأمل أن تنتهي هذه المعاناة قريبا وأن يحيا شعب بوروندي حياة سعيدة وهادئة في أقرب وقت ممكن. وسنعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف.

السيد فيلوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أعرب الاتحاد الروسي في عدة مناسبات عن قلقه البالغ للأحداث المفجعة في بوروندي. إن الأزمة السياسية الحادة التي دامت هناك لمدة أكثر من ثلاث سنوات، تصاحبها مواجهات طائفية دموية أدت إلى خسائر بلغت بالفعل مئات الآلاف من الأرواح وأسفرت عن موجة من اللاجئين والمشردين. إن أزمة إنسانية واسعة النطاق تتشكل هناك وتهدد بزعزعة استقرار هذه المنطقة التي تعاني بالفعل في افريقيا. وخلال أزمة بوروندي بأكملها، كان مجلس الأمن يولي اهتماما كبيرا جدا لاستكشاف السبل والوسائل لمعالجتها. ونأمل أن تقدم جلسة اليوم الرسمية حافزا جديدا لتعبئة الجهود في هذا الاتجاه. والوفد الروسي مقتنع تماما بأن مشاكل بوروندي لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية أو بالانقلابات. إننا نعتقد أن من المهم أن نكفل إعادة الأشكال الدستورية للحكم إلى هذا البلد لأسباب تتعلق بالمبدأ، ولتوفير الظروف اللازمة لإحياء حوار بين البورونديين. ونعتقد أن الأولوية القصوى يجب أن تعطى للأساليب السياسية.

والأمور الرئيسية الآن هي منع أسوأ تطور ممكن - وهو اندلاع العنف الدموي - وإرغام الزعماء في بوروندي على الجلوس إلى مائدة المفاوضات، وكفالة وقف دائم لاطلاق النار، وتنظيم محادثات عاجلة دون أية شروط مسبقة بين ممثلي جميع القوى السياسية دون استثناء.

وعلى المجتمع الدولي والوسطاء الذين وضع ثقته فيهم أن يشجعوا هذه القرارات المتوازنة والخاضعة لمقاييس دقيقة، والتي تزيل التهديد بموجة أخرى من موجات إراقة الدماء وإبادة الجنس من ناحية، وتضع أطراف الصراع في بوروندي على طريق إنشاء آلية سياسية توفر الضمانات الأمنية الواجبة لكل البورونديين من ناحية أخرى. وإلا، فإننا نعتقد أن من المستحيل تطبيع الحالة بالفعل والتوصل إلى سلام واتفاق دائمين.

وفي هذا الصدد، أعربنا دائما عن ترحيبنا وتأييدنا لجهود البلدان في المنطقة الفرعية التي ثبت أنها تشكل عاملا أساسيا في التسوية. لقد أظهرت التصميم المتزايد من جانب الدول الافريقية لبذل جهود مخلصة لتهدئة بؤر التوتر الخطرة للحروب الأهلية والصراعات بين الأجناس في عقر دارها. كما نكن احتراما جما لقرارها، الذي توصلت اليه بتوافق الآراء، ببذل الضغط على بوروندي، بما في ذلك الضغط عن طريق فرض الجزاءات.

وإننا نقدر أيضا توقع البلدان المجاورة لبوروندي بأن تؤخذ بعين الاعتبار الآثار الواضحة لهذه الخطوات على البورونديين العاديين وبأن يترك الباب مفتوحا للقيام بجهود المساعدة الإنسانية من جانب المنظمات الدولية، لأن هـــذه، أولا وقبل كل شيء، مسألة مبدأ. ونحن بحاجة

لضمان الاحترام السليم للمعايير الإنسانية للجزاءات من أجل أن تخفض الى أدنى حد ممكن الآثار الضارة على الأوضاع الخطيرة بالفعل لقطاعات عريضة من السكان البورونديين الذين مزقهم صراع دموي مطول.

ينبغي أن تكون للجزاءات معايير واضحة تماما وجدول زمني لتنفيذها ورفعها، ويجب أن تستهدف أولا وقبل كل شيء القوات المتطرفة سواء داخل البلد أو فيما وراء حدوده - تلك القوات التي تمنع وقف العنف وتعرقل عملية التفاوض الجاد. ويمكن أن تحقق هذه الضغوط أثرها السياسي المرغوب فيه إذا كانت انتقائية على نحو واضح تماما في طبيعتها وإذا استخدمت بمرونة وطوعت للتكيف مع الديناميات السياسية المحلية في بوروندي، بما في ذلك التناسب مع أعمال كل طرف من الأطراف.

وهنا نعتقد أن أعظم الخطوات فعالية قد تكون فرض حظر الأسلحة على جميع الأحزاب المعارضة البوروندية، وتجميد أرصدتها في المصارف الأجنبية وفرض قيود اضافية أخرى تقيد المصالح الشخصية للزعماء المتطرفين، الى أن يضعوا حدا للعنف ويبرموا اتفاق سلام دائم.

ومن الأمور البالغة الأهمية أن تساند مناورات الضغط بإشارة واضحة لجميع القوى المتطرفة تفيد بأنه إذا ازدادت أعمال العنف على نطاق واسع، وإذا ظهر تهديد بكارثة إنسانية ضخمة، فسيضطر المجتمع الدولي الى الرد على النحو الملائم. ونعتقد أن الأمانة العامة للأمم المتحدة يجب أن تكثف جهودها بتوفير تخطيط مسبق لهذا العمل الإنساني، مع أخذ جميع السيناريوات المحتملة بعين الاعتبار.

ونحن مقتنعون أيضا بأن إرسال مجلس الأمن بعثة الى بوروندي في الوقت المناسب قد يكون مفيدا للغاية في تقييم الحالة تقييما شاملا وفي التأثير على أطراف الصراع بدفعهم لإحراز التقدم في عملية السلام.

وروسيا، كعضو دائم في مجلس الأمن، تدرك مسؤوليتها عن صيانة السلم والأمن الدوليين. ولهذا، ستشارك حسب الأصول، بالتنسيق مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتطبيع الحالة ومنع انتشار العنف في بوروندي بالإضافة الى ضمان الاحترام الصارم لمعايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني المعترف بها عموما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لألمانيا.

في البداية، أود أن أوضح أن ألمانيا تؤيد بالكامل بيان ممثل أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لا تزال الحالة في بوروندي مثار قلق عميق لنا. ولا نزال نشعر بانزعاج شديد بصفة خاصة بسبب التقارير الخاصة بمذابح المدنيين، التي يبدو أنها تستمر دون هوادة في بوروندي. يجب أن يتوقف العنف في بوروندي. وإننا نشعر بالقلق أيضا فيما يتعلق بالآثار المترتبة على الأزمة الداخلية في بوروندي بالنسبة للسلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى المضطربة بالفعل.

لقد أكد الأمين العام في تقريره الأخيرة أن الصراع في بوروندي لا يمكن تسويته من خلال حل عسكري. وإننا نشاطر وجهة النظر هذه. وقد أخذنا علما باهتمام بالمؤشرات الأخيرة على أن الزعماء السياسيين وزعماء الفصائل في بوروندي ربما يكونوا قد عبروا عن آرائهم وفقا لذلك.

وتعتبر ألمانيا أنه من الجوهري إجراء حوار دون تأخير يضم جميع القوى السياسية البوروندية دون استثناء، بما فيها ممثلو المجتمع المدني، بغية إيجاد حل تفاوضي بتوافق الآراء للأزمة في بوروندي، يضمن الأمن للجميع.

وفي هذا المضمار، نود أن نعرب عن دعمنا لجهود زعماء الإقليم، ولا سيما جهود الرئيس السابق جوليوس نيريري، للوساطة من أجل البحث عن حل سياسي للأزمة في بوروندي. ونؤيد بصفة خاصة نداءهم الموجه الى نظام بوجومبورا بأن يعيد الجمعية الوطنية فورا، وأن يرفع الحظر على الأحزاب السياسية وأن يجري المفاوضات مع جميع أطراف الصراع.

ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد من جديد الأهمية التي نوليها للحل العاجل والمرضي لحالة أولئك الذين لجأوا الى سفارتنا والسفارات الأجنبية الأخرى في بوجومبورا طالبين الحماية.

إن الجزاءات المفروضة من جانب الزعماء الإقليميين يجب ألا ينظر اليها، كما ذكر الأمين العام بحق، على أنها أداة للعقاب. إنها وسيلة لبلوغ غاية. ومن ناحية أخرى، يجب ألا يسمح لها بأن تضاعف المعاناة التي يكابدها الشعب في بوروندي. ولهذا نرحب بالجهود المبذولة لصياغة استثناءات معينة لنظام الجزاءات لأغراض إنسانية.

ونرحب بطبع ونشر التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية مؤخرا عن اغتيال رئيس بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والمذابح التي أعقبت ذلك. ونتعشم أن يكون هذا إسهاما في التغلب على الحالة الراهنة من الإفلات في العقاب في بوروندي، التي وصفها التقرير الأخير للأمين العام بأنها تسمم العلاقات الإنسانية وتشل جميع المبادرات من أجل إنقاذ البلد من الفوضى. وأود أيضا أن أكرر مرة أخرى الأهمية التي نوليها لوزع متجدد في جميع أنحاء البلد، في أقرب وقت ممكن، ولمراقبي حقوق الإنسان، الذين مولت نفقاتهم حتى الآن اللجنة الأوروبية.

لقد أسهمت ألمانيا في الماضي على نحو مرموق، على كل من الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، في تحسين الحالة الإنسانية في بوروندي وتحسين حالة اللاجئين البورونديين في منطقة البحيرات الكبرى. وهي على أهبة الاستعداد لدعم مزيد من جهود الإنعاش في بوروندي، عندما تتحقق المصالحة الوطنية اللازمة.

ويبقي مجلس الأمن حاليا الحالة في بوروندي قيد نظره. وسيواصل الوفد الألماني إسهامه على نحو بناء في صياغة قرار لمجلس الأمن بشأن بوروندي. ويراودنا الأمل بأن مناقشة فرض مزيد من الإجراءات من جانب مجلس الأمن لن تكون ضرورية بعد أن نحرز تقدما في تطور الحالة على الطبيعة.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أفهم أن ممثل بوروندي طلب الكلمة، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد إنسانزي (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أدرك تماما أن الوقت متأخر، وبالتالي سيكون بياني موجزا. أود فقط أن أطمئن مجلس الأمن بأن نظام بوروندي مستعد تماما للدخول في حوار مع جميع المجموعات والفصائل التي تطالب بأي حق أيا كان. ولهذا يجدر بمجلس الأمن أن يحيط علما بهذا الالتزام الرسمي من جانب النظام الجديد.

ثانيا، يجب أن يكون واضحا أن تقرير الأمين العام الذي يعكس بصفة عامة الواقع التعس، ينحو الى التركيز على الحالة التي كانت سائدة قبل ٢٥ تموز/يوليه الماضي. وهذا التقرير سيكون مفيدا بدرجة أكبر لو تم تحديثه بحيث يتضمن ذكر المذابح.

إن الحالة، اليوم، ليست مقلقة بالصورة التي عرضها ووصفها عدد ليس بقليل من المتكلمين.

وفي هذا الصدد أصدرت الحكومة يوم الجمعة ٢٣ آب/أغسطس بيانا دعت فيه المجتمع الدولي برمته، بدءا بمنظمة العفو الدولية، إلى البدء فورا بإجراء تحقيقات يضطلع بها ممثلو منظمة العفو الدولية في بوروندي بشأن هذه التهمة الباطلة. واليوم تلقيت نسخة من رسالة، أرسلتها حكومة بوروندي إلى الأمين العام وإلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تدعوهما فيها إلى زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان، لأن الحكومة

> "في مواجهة أعمال العنف الفتاكة بجميع أنواعها التي ارتكبت طوال ثلاث سنوات ضد السكان المدنيين الأبرياء".

عقدت عزمها الراسخ على اتخاذ جميع التدابير الوقائية والقمعية لإنهاء حلقة العنف في أسرع وقت ممكن. والواقع أنها تعتزم ضمان الاحترام الدائم لحقوق الإنسان وسلامة وأمن جميع الناس في بوروندي. وإنني أود نقل هذه الرسالة الآن إلى المجلس، قبل إحالة الوثيقة بصورة رسمية إليكم، السيد الرئيس أو إلى خلفكم سفير غينيا - بيساو.

وفيما يتصل بالمهمة الموكولة إلى الرئيس السابق نيريري، فإن الزملاء الموقرين عادة ما يهتمون بالدفاع عن بعض الأفكار. ومع ذلك، فقد أكدنا منذ البداية وقبل أن يجري أي تدخل سياسي خارجي، أن النظام الجديد يحث الرئيس نيريري على تفعيل المحادثات وجمع كل المجموعات والأطراف المشاركة في الصراع. وفي هذا الصدد أيضا، فإنني أود أن أؤكد لمجلس الأمن وللمجتمع

الدولي أن النظام الحالي لم يستسلم للاستجداء ولا للقوة. وقد عقد العزم التام على اتباع تلك القاعدة.

هل لي أخيرا أن استشهد بفكرة فيلسوف مشهور هو هيغل، وهو من ألمانيا، بلدكم، السيد الرئيس. لقد قال - واقتبس دون أن يكون أمامي النص، ولكنني أعتقد أني ســـأورد الاقتبـــاس بدقة - "التاريخ يعلمنا بأن الإنسان لا يتعظ بعبر التاريـــخ". وهذا الاقتباس موجه إلى بعض الزملاء وبعض المتكلمين الذين تكلموا بشكل انتقادي بعض الشيء، ولربما بطريقة لا تتناسب وواقع الحال، وربما دون أن يأخذوا تاريخ بلدانهم بنظر الاعتبار. ولكن بوروندي، كما سبق أن قلت، ستتمكن بالتأكيد من استئناف العملية الديمقراطية الحقة والأصلية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون.

الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال ستحدد بالتشاور مع أعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٥.